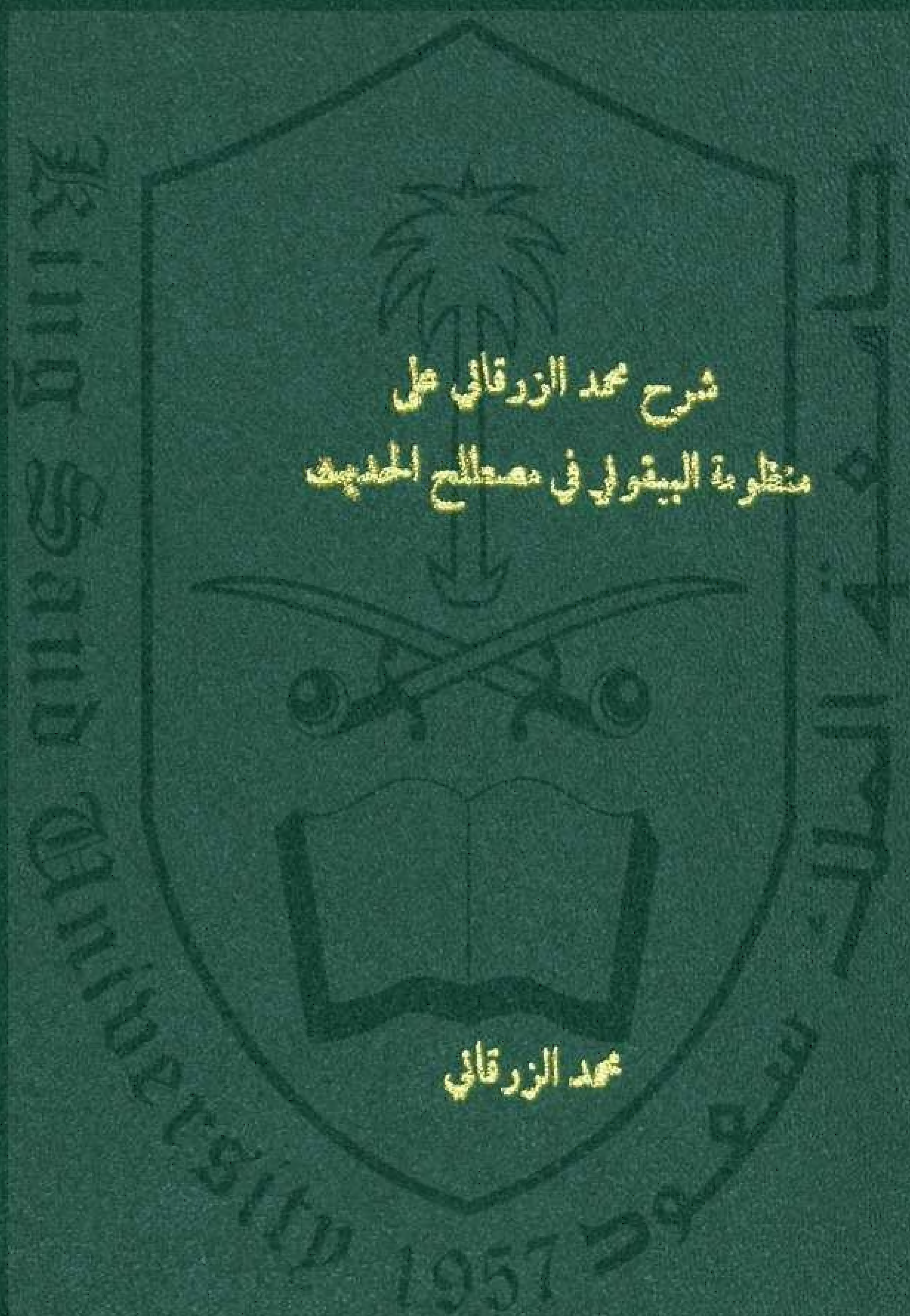




Copyright © King Saud University ١٩٧٤



شرح محمد الزرقاني على
منظومة البيهقولي في مصطلح الحديث

محمد الزرقاني

Copyright © King Saud University

٢١٣
الجزء ٢

شرح الزرقاني على منظومة البيقوني ، تأليف

الزرقاني محمد بن عبد الباقي - ١١٢٢ هـ .

كتب ١١٢٥ هـ .

٢٣٣x١٦٥ سم

٢٨ ق ٢٦ س
نسخة جيدة ، خلتها نسخ معتاد ، بعض الكلمات

بالحمرة ، طبع .

الأزهرية ٣٥١:١ معجم المطبوعات ٩٦٧:١

١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح البيقونية

د - شرح المنظومة البيقونية .

Copyright © King Saud University

١٩٧٤

هذا شرح العلامة القطب

الرياني سيدي محمد

الزرقاني علي

منظومة الامام

البيهقي

في مقتطفات

الحديث

النبوي

١٢٢٥ هـ

فتاة الجهر

٥٥

المكتبة الخيرية

الاسلامية محمد بن عبد الحميد

الرياض

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح على المنظومة البيهقية للشيخ محمد بن عبد الحميد

اسم المؤلف محمد بن عبد الحميد الزرقاني

تاريخ النسخ ١١٢٥

عدد الاوراق ٢٨

اسم المالك

رقم التسجيل

٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي

الحمد لله القوي العزيز الغافر الذي فضل اصحاب الحديث وحسنهم
في القويم والحديث وضع تدرهم في مضارع الزمان والقابض وضع
هم يوم القيامة على الشاكرين من تدرهم **والصلاة والسلام** على
من اخرج من تحت لاجده كل كاذب وانقطع بوجوه او صل الشريعة فاصبح
وهو دابر وعليه واصحابه المتقين علي الهدي سوا الاضواء والاملا
سوالا يروى الاضواء اما **بعد** فقد سألني بعض الاخوان
اخاف الله علينا جميعا من سماي الايمان **وجنبنا من فضله**
منكر القول والبهتان ان اشرح له منظومة البيهقي في مصطلح الحديث
فلما منه اين من اهل ذلك الشا **فطال الامتنت منه وقوت**
رجلا واقت اذري **لعلني بان د بضاغة لي في العلوم** وفي هذا
الفت احري **ثم يدالي شرحها لعلها تلون لي في القيامة ذكرا**
ودجا للوحد في نحو له صلى الله عليه وسلم الا اخبركم عن الا
جود الله الاجود وانا اجود وادام واقودهم من بعدي وصل
علم علما فنشر عليه بيعة امة واحدة ورجل جاد بكنهه في سبيل
الله يقتل رجاه الترمذي وابو يعلى والطبراني وقوله صلى
الله عليه وسلم ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بمداومة
علما نشره الحديث رجاه بن ماجه مطي لا خوف من مثل قولي
صلى الله عليه وسلم من سئل عن عام فكمته الجبه الله يوم القيامة
بالجام من نادر رجاه بن حبان والحاكم وغيرهما وروي ابن الجوزي
في الملك مرفوعا **ان العلم يلصقه** شي حتى الموت في البحر و
والطبراني في المساء وهذا بين الشرع فيما قصدت وعلى الله الحيات
وعلي تيسيرا فتصدت وهو حسبي ونعم الوكيل وكفيل بيا مع
اللفيل **مقدمة** علم الحديث علم حق اني في اعد بعدي بها احوال
السند والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو وتزول وكيفية
التحمل والاداء وصفات الرجال وغير ذلك في السند الاخبار
من طريق المتن من قدام فلان سند اي معتمد لا اعتداد بالحفاظ
عليه

عليه في صحة الحديث وضعفه او من السند وهو ما رتفع
وعلي عن نسخ الجبل لان السند يرفع الى قايله والمتن
ما يثبت اليه غاية السند من الظاهر من الماتنة وهي المباحة في
الفاية لان غاية السند او من متن الكشي اذا شئت جلد
بيهقيته واستخرجتها فكان المسند استخرج المتن او من المتن و
ما صلب وارفع من الارض لان السند يقوى بالسند ويرقيه وفي
الافيه للسبيط رحمة الله علم الحديث ذو قوانين تحد **و**
يروي بها احوال متن وسند **فذا لك الموضوع والمقصود** **و**
ان يوفى المتقيل والمردود **والسند الاخبار عن طريق** **و**
متن **ولا سند لذي الفريق** والمتن ما الترتي اليه السند **و**
من الظاهر والمحدث فيدي **بما اضيف للذي فوقه** **او**
فعل او تقييد ونحوها فكل **وقيل لا يختص بالمرفوع** **و**
بل جالسا في المقطوع **فهو على هذا ايل فالغدير**
و **شروا تسمى هذين الاثر** **فالرحمة الله تعالى** **بسم الله الرحمن الرحيم**
ابد الحمد لله امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
يحب ان يمد رجاه الطبراني وغيره وخرج الديلمي عن الاسود بن سريح
مرفوعا ان الله يحب المحمد **يحمده** ليثيب حامده **وصلى** الحمد لنفسه
ذكر او لمباده ذكرا **و** **أردى** البسملة بالحمد وان كان من افرادها
لان المقصود على التسمية لا يمين حامدا **فما مصلحا علي محمد** مشتق
من اسمه تعالى المحمود وقدر روي البخاري في تاريخه الصغير عن علي
ابن زيد قال كان ابو طالب يقول **وشق له من اسمه ليحمله** **و**
فرو المرثي محمود **و** **هذا المحمد خير بي ارسلا** بالفاء الالاق وهي
اشباع حركة الروي فيبقى له ما حرف مجاس لها **و** **فاني** بالصلاء علي
المصطفى امثالا **لا امر الله تعالى في القرآن** ولما قام علي ذللاء
عقلا ونقل من البرهان اما نقل فلتق له تعالى **ورفعنا له ذكر له**

بفتح العين بن علي بن الرتبة كراوية بر يد بفتح بضم الموحدة
 وبالراء مصنف ابن عبد الله بن ابي بركة عن ابيه عن جده ابي
 موسى وحماد بن سامة عن ثابت عن انس ورواهما في الرتبة كراوية
 ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ورواهما بن عبد الرحمن
 عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع شملهم اسم العدالة والضيطة
 الا ان في المرتبة الاولى من الصفات الرتبة ما يقتضي تقدمهم
 ورواهما علي التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبطة ما يقتضي
 تقدمها علي الثالثة وانما قدم ما كان علي شرط الشيخين اتفاقا
 العلماء على تلقي كتابها بالقبول واختلاف بعضهم في ايتها نسخ
 وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في العصة لان الصفات التي
 يدور عليها الصفة في كتاب البخاري اتم منها في مسلم واشد شرطه
 فيها اقوي واشد اما ما حكاها من حيث الاتصال فلان شرطه ان
 يكون الراوي قد ثبت له لقائه من روي عنه ولو مرة ومسلم
 اكتفى بمطلق المعاصرة اي مع امكان التلقي العادي وما رجحانه من
 حيث العدالة والضيطة فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال
 مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري
 مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالهم من شيوخه الذين
 اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه
 من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد علي رجال البخاري
 اقل عددا مما انتقد علي مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري
 كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بفناعة الحديث وان مسلما
 تلميذه ولم يزل يستفيد منه وينتفع اثاره حتي قال الدارقطني
 لو ان البخاري مراح مسلم ولا جاو قيل هما سوي وقيل
 بالحق **قاعدة** ما اخرج الشيخان او احدهما لم يقطع له
 بالصحة او هو مخطئ فخرم الحميدي وابن طاهر والاسناد
 ابو اسحق الشاذلي والسر حبي من الحنفية والقاضي

عبد الله بن مالكة وكثيرون وصحة ابن الصلاح لتتلق الامه
 المعصومة في اجماعها لا يجوز الاحتجاج بها على خلافه بالقبول
 بغير هذا علما نظرا لان من هو مقصود من الخطا لا يخطئ وقيل
 بغيره لظن ما لم يبق ترواه القوي في التقييد لا التقييد والحق
 وبوجه لكن اشار لوجه صاحب التبعة وكذا السبق في بيان
 القطع صواب والدم اعلم **والحسن المعروف** **طريقا** بالنصب عيسى
 بن علي عن نايب الفاعل اي المعروف طريقه اي رجال طريقه المعبر
 عنها عندهم بالمرجع **وعزت رجاله** بالعدالة والضيطة مشهورة
 كما قال **لا لصحيح** **اشتهرت** اي ليست مشهورة لا شتهار رجال
 الصحيح وذلك لكتابة عن الاتصال ان المرسل والمتلقي والمقتض
 والمدلس يقع اللام قبل ان يتبين تدليس لا يعرف بمرجع الحق
 منها وهذا معنى قول الخطابي الحسن ما عرف من وجه واشتهرت
 رجاله لانه اعترف بانه ليس في هذه تبيين الحسن من الصحيح
 ولا من الضعيف واجيب بان المراد اشتهرت رجاله اشتهار ادوات
 اشتهار الصحيح وقال الترمذي ما حاصله الحسن عندنا ما سلم من
 الشذوذ من منزه ويروي من غير وجه واعترض بانه لم يميز الحسن
 من الصحيح وبان ضميمته في جامعه بخالفه فقد حسن فيه بعض
 ما انتقد به راجح واجاب عنه صاحب التبعة بتعاليه بانه انما
 حد ما يوق له فيه حسن فقط لا الحسن مطلقا اما لوقفه او لانه
 اصطلاح جديد له وقال ابن الجوزي هو ما فيه ضعف قريب محتمل
 واعتضده ابن دقيق العيد بانه ليس فيه ضبط القدر المحتل
 من غيره فلم يحصل التعريف المميز لا حقيقة وابن الصلاح
 لم ينفك شيئا من هذه الحدود الثلاثة بل قال هو منهم لا يشق
 الفليل لانه غير جامع لافراد الحسن في الراوي ونعم ضبط
 القدر المحتل في الاضيق قال ما حاصله امعت النظر في ذلك
 والبحث جامعا بين الطرفين فلا هم ملاحظا موافقة استقالاتهم
 فانقطع لي ان الحسن قسما احدهما هو الحسين بالحسن لغيره

مراد المصنف لا كصحيح
 اشتهرت راجح

باني اسناده مسودا لم يتحقق اهليته غير انه ليس مقتلا ولا
كثير الخطايا فيما يروي ولا منزها بالكلية عنه ولا ينسب اليه منقصة
اخر غير الكذب واعتقده يحتاج او شافه وعلي هذا يفرق احد
الترمذي وتأنيها لي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر
روايته بالصدق والامانة ولم يوصل في الحفظ والانتقان رتبة
رجال الصحيح وعليه يفرق احد الخطايب قال ويزاد في كل منها عيدا
من التعليل والشذوذ ومن ان يكون منكرا وحاملا ان المرتقي
في حد الحسن انه ما انفصل بمقتل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا
معلل والحسن يشترك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند
جميع الفقهاء لما فيه العراقي من كلام الخطايب وعند اكثر العلماء
من الحديثي وغيرهم وهو يقسمه ملحق في الاحتجاج باقسام
الصحيح وان لم يلحقه رتبة بل قال بن الصلاح من اهل الحديث
من لا يفرق بين الحسن والصحيح في انواع الصحيح لانه
في انواع ما يحتج به قال وهو الظاهر من تفسيرات الحاشي لكن من
سماه صحيحا لا ينكر انه دون هذا الاختلاف في المعنى دون
العبارة في يشار له ايضا في تفاوت رتبة قاعلة ما قيل بصحة
كرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن صده ومحمد بن اسحاق
عن عاصم بن عمر بن قتادة في الحسن لذاته المشهور وروايته
بالعدالة والصدق اشتهر وادون اشتهار الصحيح اذا جازت
طرق اخرى نحو طريقه من الطرق التي دونهما صحيح فان ساقا
او بصحتها التيقن بمجيبه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره
وما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن
عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا ان اشتهت علي امي لا امرتهم بالسؤال عنه في صلاة فان
مخا وان اشتهر بالصدق والصفية وثقة بعضهم لذاته لم يكن
مستقنا حتى منعهم لسوقه فحذبه حس لذاته و
وبتأنيته محي عليه في شيخه وهو ابو هريرة يرتقي الي العامة
لغيره

لغيره فقد رواه جماعة عن ابي سلمة عن ابي هريرة والمتابعة
قد يورد بها متبعة الشيخ وقد يورد بها شيخ الشيخ كما هو مقرر في الحديث
رواه الشيخان من طريق الاعرج عن ابي هريرة فهو صحيح لذاته من
هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن نظير لجبره بن رزوه من طريقه
عنه حسن لذاته من طريقه يقطع النظر عن جبره بن رزوه قال
المعالي في التمهيد ليس بمطلق هذا الحديث بل يقيد كونه من رواية
محمد بن عمرو **في ايد** الاول او الحكم للاسناد بالصحة كقولهم
اسناده صحيح والحسن كقولهم اسناده حسن دون الحديث كقولهم
حديث صحيح حديث حسن لان الاسناد قد يضع ثقة رجاله ولا
يصح الحديث لشذوذا وعلته قال بن الصلاح غير ان المصنف المعتبر
منه اذا اقتصر على له صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يفتح
فيه فالظاهر الحكم له بانه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقادر
هو الاصل والظاهر قال السطحي وكذلك ان اقتصر علي في له
حسن الاسناد ولم يفتحه بضمف فهو ايضا محكوم له بالحسن
زاد السيوطي في الفقيه ما لفظه وللقبول يطلعون جيدا
ولما ثبت الصالح والنجى **و** هذه بين الصحيح والحسن
وقرئوا مثبها من حسن **و** هل يخص بالصحيح الثابت
او يشمل الحسن ثابت الثانية زيادة ذروي الصحيح والحسن
مقبولة اذ هي في حكم الصحيح الحديث المنقل وهذا ان كان فناف
رواية من لم يزد فان نافق بان لزم من قبي لارد الا في احيي للفرج
للصحيح فان كان لا رواها مرجح فالأمر شاذ الثالثة يقع في
الترمذي وغيره الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد
وهو مشكل لقصور الحسن عن الصحيح فكيف يحتج اثبات القصص
وتفقيه واجاب ابن الصلاح بمرجوعه للاسناد بان يكون له اسناد واحد
صحيح والاخر حسن وبان معناه اللغو وهو حسن لفظه دون
الاصطلاح وتفق به بن دقيق العيد في الاول بالحديث التي قيل

ها

في حسن صحيح وليس لنا ان نخرج واحد فقد وقه للنزدي دليل في
 مواضع الحديث الملاين عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة اذا بقي نصف
 شعبان فلا تصوم قال الترمذي حديث صحيح لا يعرف الا من
 هذا الوجه على هذا المعنى في الثاني بلزم ان الضعيف لو بلغ
 اليه اذ اذن لم يظن انه حسن ولا قابل به ثم اجاب هو اعني
 انك دقيق العبد بما حاصله بان الصحيح لا يقصر عن درجة
 الحد او هو درجة العليا هي العطاء والالتفات لا الثاني
 الدنيا لا يصدق فيصير كونه حسنا باعتبارها في صحيح حسن
 ولا عكس وهذا موجود في كلام المتقدمين وتفسيره بن سيد
 الناس بان الافراد الصحيحة ليست مستحقة على رأي الترمذي
 لا شرطه في الحسن ان يكون من غير وجه فلا يصح ان يقال على
 رتبة الصحيح بل قد ورد في العراقي بان شرطه ذلك حيث لم يبلغ
 غريب فلما ادرت درجة الصحيحة اثبت له القولية لغيره بوجه
 وقد اجاب في شئ النجدة عن اصل الاشكال بان هذه اية الحديث
 في حال ناقلة اقتضي للمجهول ادلا بصفه واحد الى صفته
 فيقال فيه حسن باعتبار وجهه عند قبح صحيح باعتبار وضعه
 عند قبحه وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول
 حسن او صحيح وعليه فاقبل فيه صحيح لان الجرم اقوي من
 التردد وهذا حيث التردد فان لم يجعل نفوذ فاطلاق الى صفته
 معا على الحديث يكن باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر
 وعلي هذا فاقبل فيه حسن صحيح في ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان في
 لان كثرة الطرق متقوي **ولما عن رتبة الحسن فقيس هو الضعيف**
 اي انما من درجة تحتة قال العراقي في ما له لقب خاص لا يضطرب
 والقلوب والمصنوع والنكر **كذلك** جدا ما اشار له ابن الصلاح وقد
 هذه شيخ الاسلام فقال فقا قد شرط من شروط القبول الشامل
 للصحيح والحسن وهي ستة قد شرط اتصال السند والعدالة و
 الضبط وقد شرط ذو فقد العلة القادرة والماضية عن الاحتياج
 اليه

اليه وهي بالنظر لا تتقاهما اعتدادا اجتماعا يقع في اقسام فقا قد واحد في
 قسم تحتة تسعة بالنظر الى اقسام فقا لا يقال المرسل والمنقطع والمفضل
 والي قس فقا قد العدالة الضعيف والمجهول فقا قد اتقوا في ما لا اتصال
 مع احد الخسة الباقية قسم غير الاول وتحت ثمانية عشر لا فقا قد
 الضعيف والمجهول تحت فقد العدالة لانه اذا اضرته مع الاربعة الباقية
 في الثلاثة الداخلة تحت فقد الاتصال بلغ ذلك وضم واحد اسوة فقد
 الاتصال والاضر الذي معه فقي قسم ثالث تحت ستة وثلاثون لانه
 ان ضمت الى اقسام فقد الاتصال مع قس فقد العدالة والرباع
 فقد الضبط والرباع فقد العاضد الشذوذ ومرة والعلة اخرى
 وضمت اليها ايضا مع قس فقد العدالة بعد الضبط مرة وقد العاضد
 اخرى حصل ذلك يدوان ضمت اليها اجتماع الشذوذ والعلة حصل
 ثلاثة اخرى بالنظر الى ما مر اربعة وثلاثون لانه اذا ضمت الى كل اتقوا
 من التسعة كل واحد مما بعد ما بلغ ذلك شرطه حتى الى فقا قد
 فصاعدا واعدا في وهكذا تفعل الى آخر الشرط فقا قد اخر ضمه
 الي فقا قد الشرط الثلاثة السابقة فقي قسم رابع وتحت بالنظر الى ما
 مائة وستة وعشرون لانه اذا ضمت اليها كل ثلاثة من التسعة
 كل واحد مما بعد ما بلغ ذلك ثم ارتقى الى فقا قد خمسة فصاعدا واعدا
 الي اتقوا من الشرط الاول وبعد اتقوا لانه اوجع كشرط غير مبزق
 اول فقا قد قسم مسوي الى اقسام السابقة ثم ورد عليه فقا قد شرط غير
 الذي قدمته لئلا يتكرر ثم تم العمل على هذا الذي ابتدائه بفقا قد الشرط
 المتبقي به ثم تحت الاول ثم عدو هكذا الي ان ينتهي علماء وشارب
 الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر الى انه يدخل تحت فقا قد كل
 من كل من الستة اقسام فقا قد العدالة يدخل تحت الضعيف
 يكذب واوبه او بتره او بفسقه او ببدعته او بحاله عيبه او بحاله
 حاله وذلك مع كثرة النقص قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني في
 ابن حجر كفيده ثم اطال في بيان ذلك بما اتفق عليه في بعضه مما لا يتجمله
 هذه الحالة **نايدة** حيث قال اهل الحديث هذا حديث صحيح او هذا

حديث ضعيف فزادهم فيما ظهر لهم عمل بظاهر الاسناد لا القطع بصحة
او ضعفه في نفس الامر بل في الخطا والسيان على الثقة والقبول
والصدق على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم خلافا
لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر نعم ان اخرجه الشيخان
او احدهما فاقتار كثير من جمهور البلقيين في محاسن الاصلاح
ومهم بن الصلاح وصحة القطع بصحة ما تقدم ولا يطلق على
اسناد مساني انه اصح الاسانيد مطلقا على الصحيح لا تقاوت
مواثب الصحيح ترتيبا على تلك الاسناد من شرط الصحة وليس
الاطلاع على ما رتقا جميع رجال قسمة واحدة الى اعلال صفات الرجال
من سائر الوجوه قال الحاكم لا يمكن ان يقطع الحاكم في اصح الاسانيد
لصحابين واحدا قال ابن الصلاح علي ان جماعة من ائمة الحديث فاهوا
عمرة ذلك فاضطربت احوالهم بحسب اجتهادهم فقبل اصح الاسانيد
مالا عن نافع عن ابن عمر وقيل غير ذلك قد مناه **ما دفع الناطم**
من بيان الحكم على المتن والاسناد انه حسن او صحيح او ضعيف
اضد في بيان صحتها فقال **وما انفك** اي اضافة صحابي او تابعي
او من بعدهما ولو منا الان **للنبي** صلى الله عليه وسلم في لا او
فلا او تقرير او صفة تقرير او حكما هو **المرجع** سواء اتصل
اسناده او لا فدخل فيه المتصل والرسول والمنقطع والمفصل
والمعلق دون الموقوف والمقطع لهذا هو المشهور وقال الخطيب هو ما
ما اخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله عليه
لا يدخل مراسيل التابعين من بعدهم لكن قال الحافظ بن حجر الظاهر
ان ٢٥٨٨ الخطيب خرج مخرج القالب من ان ما يضاف الي النبي انما يضافه
الصحابي قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة
المرسل اي لان يقول في حديث رفته فلان وارسله فلان فقد عني
بالمرفوع اعم من المتصل وغيره قال شيخ الاسلام علي ان بعضهم جري
علي هذا فقيد المرفوع بالاتصال **وما التابع** في لا او فعلا هو **المقطوع**
ص

حيث خلا ذلك عن قسمة الرفق والوقف وما لاشاخي من دونه قاله
الحافظ بن حجر **فايده** قال ابن الصلاح جمع المنقطع والمقاطع والمقاطع
وبما عبد الخطيب قال ووجوه التغير بالمقطع عن المنقطع في ٢٥٨٨
الشاخي والطبراني وغيرهما قال العراقي ووجوه ايضا في ٢٥٨٨ المجيد
والدارقطني واما البرقي فجعل المنقطع هو قول التابعي **والسند**
ينفع النون يقال للكتاب جمع فيه ما اسنده الصحابي اي رواه في لا
سناد كسند الشهاب وسند الفردوس اي اسناد صديقهما والمحدث
الايق قريفة وهو المراد وفيه ثلاثة اقوال احدها قول الحاكم ابن عبد
الله هو **المتصل الاسناد** **وما فيه حتى المصطفى** لاحاديث
مالا عن نافع عن ابن عمر عن علي الله عليه وسلم هذا مسند متصل
و الحال انه **لم يبين** اي لم يقطع من بان اذا بعد من بعد انقطع
هذا القول الحافظ بن حجر وغيره وقال ابن عبد البر المسند المرفوع
فيها متروك فان عنده قال في شئ التهمة ويلم عليه ان يصدق على
المرسل والمفصل والمنقطع اذا كان موضوعا لا قايلا به وقال
الخطيب هو عند اهل الحديث ما اتصل اسناده من رواية الي متروكه
قال العراقي ومقتضاه دخول المقطوع والموقوف وهو قول الشاخي
ثم بعدة و٢٥٨٨ اهل الحديث ياباه قال ابن الصلاح واكثر ما يستعمل
السند فيما جاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاعل الصحابة
وغيرهم قال شيخ الاسلام والقائل بنو الحاكم لحظ الفرق بينه و
وبين المتصل والمرفوع من حيث ان المرفوع ينقل عنه الى حال المتن دون
الاسناد من انه متصل او لا والمتصل ينظر فيه الى حال الاسناد
دون المتن من انه مرفوع او لا والمسند ينقل عنه الى الحالين معا
فيجمع شرط الاتصال والرفع فيكون بينه وبين المرفوع والمتصل
ولا عكس والحاصل انه جعله من صفاتهما معا وان ابن عبد البر جعله
من صفات المتن فاذا قيل هذا حديث مسند علمنا انه مضاف للنبي
صلى الله عليه وسلم لم يبق من مرفوعا ومفصلا الي غيره ذلك وان الخطيب
جعل من صفاته ايضا لحظ فيه صفة الاسناد فان قيل هذا مسند

علمنا انه متصل الاسناد ثم قد يكون مرفوعا وموقوفا الى غير ذلك **وما**
قراي من فقه **يتصل اسناده** الى منتهاه سوى ان اتصاله **للمصنف**
او لصحاب موقوفا عليه **فالتصل** ويقال له ايضا الوصل والموصول
بالفعل والامور في نقلها اليه في الشافعي واما قول التابعين
اذا اتصلت الاسانيد بهم فلا يسمى بها متصلة قال المدايني
في حالة الاطلاق اما مع التقييد فحايده واقع في كل ما كثر لهم
هذا متصل الي سعيد بن المسيب او الي الزهري او الي مالك وقد
عرفت مما قررنا ان للمصنف متعلق بمخدوف هو فان قوله
يتصل اسناده متعلقه بمخدوف لا يعلق له للمصنف لا مطلقا **التصل**
في قول بن الصلاح وغيره يقع على المرفوع والموقوف **سلس** من ال
حادثة قال بن الصلاح من فضيلته اشتمال علي مزيد الضبط من
الرواية قال في خبر المرسلان ما ان فيه دلالة علي اتصال السماع وعدم
التدليس ولكن قد ما سلم السلس من ضعف يجعل في وصفه
لا في اصل الحديث **قل** في رسمه باعتبار الرواية **هو ما علي وصف**
اثنى به رواية في ليا كان الوصف **مثل اما والله اثنان** بالدوح
الفتي ثم يعلق الالف مثل ذلك وهو مقارن بل مماثل لحالهم الذي
المثل يعلق له صلى الله عليه وسلم لمعاذ ابن ابي لهب فقل في حديثه
صلاة اللهم اعني علي ذكره وسركه وحده عبادته فانه سلس
يقول في من الرواية وانا اقبله فقل او فعليا مثلوه بالسلس
بالقرينة والحفاظ والمحدثين وبالفقهاء والناظم يعلق له **كذلك قد**
حدثني قايما ثم يفعل الاضرب مثل ذلك وهو القيام **او بعدا**
تسما بالالف الاطلاق فان القيام والتسمة وصف فعليا اما الحال
الفعلي كقول ابن هريرة شكا بغير اي القاسم صلى الله عليه وسلم
وقال خلق الله الارض يوم السبت فانه سلس يتشبه فيهم
بيد من رواه عنه وقد يجتمع الحال التوقيفي والفعلي في حديث
انس لا يبعد المبدأ لانه انما حقي يورث بالقدر خيره وسره
خلقوه قال وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبيته
وقال

وقال امنت بالقرآن الي اخره فانه سلس بقبض في منهم علي حبيته
مع قوله ذلك ومن السلس ما تقي روينه روي علي وصف مستند
عائدي الي التعليل اما في صيغة الاوكقول في من رواية سمعت فلانا اقول
كذلك او اخبرنا فلان فأتخذ ما وقع لهم فصار الحديث سلسلا بل جعل
الحاكم منه ان تكون الفاظ الاوامر جميع الرواية دالة علي الاتصال وان
اقتلت بان قال بعضهم سمعت وبعثهم اخبرنا وبعثهم حدثنا لكن
ان لشر علي اختصاصه بالتوارد في صفة واحدة واما فيما يتعلق
بمن الرواية كحديث بن عباس شهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في يوم عيد او بمكانا لسلسلا باجابة الدعاء في المناسك او بتاريخ
لكون الراوي اخر من يروي عن شيخه وانواع السلس لا تنحصر في قال
ابن الصلاح وتقسيم الحاكم له الي ثمانية انواع اغاها امثلة له ولم
يورد الحصر فيهما ابن الصلاح عنه بل كلامه في ذلك بانه انما ذكر من
انواعه ما يدل علي الاتصال وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد
فقط للسلس بالاولية فان السلسلة فيه تنتهي الي سفي
ابن عبيدة فقط قال في النخبة ومن رواه سلسلا الي منتهاه
فقد وهم وعنه قول شيخه العراقي وقد وقع لنا باسناد متصل
التسلسل الي اخره ولا يصح ذلك قال الحافظ بن حجر من اصح ما
سلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصافات **عن**
مروي اثنى اي ثلاثة ولو من طبقة واحدة واذا ذكرنا ان
حده ان لا يروي به اقل من اثنى فيخرج الغريب وسيم العزير لقله
وجوده من غير يكثر ليعني مضارحة او لكونه في تجميعه من طريق
اخر من غير يكثر كقول له تعالى فعذرنا بذلك وقد ادري ابن حبان
ان رواية اثنى عن اثنى لا تجد احدا قال في ثمة النخبة فان
اودان رواية اثنى فقط لا تجد احدا سلسا واما جود في القر
التي جودها فوجوده بان لا يروي به اقل من اثنى عن اقل من اثنى
فمثال ما رواه الشيخان من حديث انس والبخاري من حديث ابن عمر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبي من احدكم حتى يكون احد
اليه من ولده ووالده الحديث ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من فتادة وعبد المذنبين صهيب ورواه عن فتادة شعبة
وسعيد ورواه عبد الله بن سماعيل بن علية وعبد الوارث
ورواه عن الجماعة وليس العند شرط للصحيح خلافا للحياتي
المعتزلي واليه يروي الامام الحاكم وصريح بن العديم في شرح البخاري
بان ذلك شرط البخاري واجاب عما ورد عليه من ذلك بحجاب
فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الامال بالنيات فما يروى
عن عمر الا علة قلنا قد ضبط به عمر علي بن النضر بحضرة الصحابة
قلنا انهم يعرفونه لانكرهه وتفق بانه لا يلزم من كونه عنده
انهم سموه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر من في نقد علة ثم
نقد محمد بن ابراهيم به عن علة ثم نقد يحيى بن سعيد به
عن محمد بن علي ماله الصحيح المروي عن المحدثين وقد ورد
هم متابعت لا يفترون وكذا سلم هو ابيه في غير حديث عمر قال بن
رشيد لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري
اول حديث مروي عنه اه **مشهور ومروي في ما زايده ثلاثة**
لاربعة لكن في الامام الناظم مكران احدهما الا يطا تانيها وهو الا انهم
ان مما عرف به المشهور ليس المعروف فالذي في العلة وغيرهما
هو ماله طرق محصورة بالكثرة من الثاني سمى به لشهرته ووصف
امره نعم يروى الامام بن منده ما قاله الناظم فانه قال الغريب
حديث الزهري وفتادة ممن جمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم با
الحديث يسمى عليه فاذا روي الجماعة عنهم هو ثانيا يسمى مشهورا
وهذا ليس بصحيح فيما قاله الناظم فقد قدره شيخ الاسلام
علي ما ينبغي ان المراد بالجماعة في كلامه لثلاثة فاقى الله الام
ان يجاب بان لمطابق مقدمة من تأخير والاصل ثلاثة فحق
على

علي صوما قيل في قوله تعالى فان كان شافق انتهي ثم المشهور عن
الضعيف عن جماعة من المتقدمين لا انتشاره وشيخه في الناس
وبعضهم غايده بينهما بان الضعيف يكون في ابتدائه وانتزاعه
سواء المشهور او من ذلك بحيث يشمل ماله متفق لعن الواحد
في ايد الاولي قد بين الحديث عن يزام مشهور الحديث عن
الاخرون السابقون يوم القيامة فهو عن يزي عن النبي صلى
الله عليه وسلم ورواه عنه سبعة ابي سلمة بن عبد الرحمن
وابو حازم وطاوس والاعمش وهما وابو صالح وعبد الرحمن
بن ابي امير **الثانية** وصق الحديث بالمتن في المشهور
وكذا بالغريب لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون ضعيفا
لكن الضعيف في الغريب اكثر من كونه مع من الامة تتبع
الغريب كما ياتي فالصحيح المشهور الحديث ان الله لا يقضي
العلم وحديث من ايت الجملة فليقتل والذي لم يصح حديث من
يروي اذ ارب شربة بالحينة وحديث من يروي منكم فانها مشهور ان
ولا اصل لها والمشهور الضعيف كثير وسألت ان شاء الله تعالى
امثلة الغريب ولم يمتل العدائي للضعيف مع تقدم عن الامة انه
يكون منه الصحيح والضعيف متفق على عدم ذكره في الفصل
انه يكون منه ذلك **الثالثة** قسم المشهور والي شربة
مطلقة بين المحدثين وغيرهم كحديث اسد ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فنت شربة بعد الركوع يدعى علي رغل
وذكر ان هذا حديث اتفق عليه الشبان من رواية سليمان التيمي
جماعة بحيث اشهر بين المحدثين اما غيرهم فمنما استقره لان
القالب رواية التيمي عن اسد بلا واسطة وهذا باسطة فيقيم
المشهور بين المتقاضي وغيره فكل من اتى مشهور ولا عكس
وان غلب المشهور في غير المتقاضي وهو ما روي عن جمع من بلا
مصر عدد معين ولا حصة مخصوصة بل بحيث يبلغون حد
يحل المارة في اطهرهم على الكون كحديث من كذب علي متعمدا
فلينبه من النار فقد رواه من اصحابه مائة واثنان

منهم العشرة المشقة بالعبادة كما جعه المزيه وقيل في الماتين و
 واستندوا المداقي وكحديث مساج العقين فقد رواه سمع
 من الصحابة ومنهم العشرة ايضا ونصب علي ثمانية ابن عبد
 البر وقيل في العشرة في الصلاة فقد رواه يحيى بن
 صالح ومنهم العشرة اربعة وقيل ابن الجوزي من ثمانية اليخبر
 والله من الاحاديث قد عوفي بن الصلاح عن ثمانية وعشرة عدده
 مفعوع وقد شفع عليه وعلي غيره في شرح النخبة والتميم في شرح
 المنتزعة يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر اليه الانسان
 بحيث لا يمكن دفعه هذا هو الممتد وقيل يفيد العلم الانظري
 قال في النخبة وبشيء اطال في رده ومانع من انه لا
 يحصره عدد معين هو الصحيح ومنهم من عينه في اربعة وقيل
 في خمسة وقيل سبعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو الاصح
 عني وقيل في الاثني عشر وقيل في اربعين وقيل في سبعين
 وقيل غير ذلك قال الحافظ بن حجر وتمسك كل قائل بدليل جافيه
 ذكر ذلك المحدث فافاد العلم وليس بداهة ان يطر في غيره لا يقال
 الاختصاص اخيه والله اعلم **معنعن** هو ما روي بلقط
 دون بيان للمحدث او الاخبار او السماع **اشارة اليه بقوله**
حسن حيدر وعن كرم فاستغني بالمثال عن العذر وقلنا
 في حكم الاسناد المعنعن فالذي يحجه جهل المحدثين وغيرهم
 انه من المتصل بشرط سلامة معنعنة من التوليد بشرط
 ثبت ملاقاته كن رواه عنه بالعنفنة علي ما ذهب اليه
 البخاري وشيخه ابن الدين وغيرهما من ائمة الحديث مسلم
 بشرط الثاني بل التي يثبت كونها في عصر واحد وان
 بان في خبر قط انها اخبروا او نشا فيها لكن قال ابن الصلاح
 فيما قاله مسلم نظري لانهم كثيرا ما يروون عن عاصره
 ولم يلقوه فاشتغل لغيرها لتخل العنفنة عملي السماع واشترط
 ابن السمعاني طول الصحبة بينها وابي عمر الداريني كونه
 مروي

مروي فبالرواية عنه والقبول ان يدر كراهة ادراكه بينا وهل
 المعنعن من المرسل والمنقطع وان لم يكن روي مدلسا حتى يظهر
 اتقائه بحسبه من طريق اخر انه سمعه لان عن لا تشع شي
 من انواع التخل قال النقي ويروي هذا مروي وباجماع السلف
قايده قال الحافظ بن حجر قد نذر عن والبيادرها حكم اتصال
 او انقطاع بل ذكر قصة سوا ادركها ام لا يتقد يد عن والبيادر
 في حكم اتصال او انقطاع بل ذكر قصة سوا ادركها ام لا يتقد يد عن والبيادر
 اي عن قصة فلان ان شأنه او عن ذلك مثاله ما رواه ابن ابي حنيفة
 في تاريخه عن ابيه قال حدثنا ابي بكر بن عياش قال حدثنا ابي
 اسحاق عن ابي الامام انه اخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمعه
 منه لانه يستحيل منه ان يكون اخبره بعد قتله وانما اراد نقل
 ذلك بتقدير مضى محذوف مما تدر **الثانية** ذهب جمهور
 العلماء من مالهم حكمه في التمهيد عنهم الي التسوية بين الرواية
 بالمعنفنة وبين الرواية ان فلانا قال كذا لا اعتبار بالحدوث
 ولا اللفاظ انما هو اللفظ والمجالس والسماع والشاهدة مع السلامة
 من التدليس وقال البيهقي انه يجوز علي الانقطاع حتى يتبين
 السماع في ذلك الخبر بينه من جهة اخرى قال ابن عبد البر لا سيما
 لهذا الاجماع علي ان الاسناد هو المتصل بالصحابين سواء قال فيه
 قال او ان او عن او سمعت ومن ثم قال العمري الصواب ان من ادرك
 ما رواه من قصة وان لم يعلم انه شاهد لها بشرط السلامة من التوليد
 يحكم حديثه بالوصل سواء رواه بقال او عن او ان او ذكر او فعل او نحو
 ومن لم يدرك ذلك صحابيا كان او تابعيا فهو مرسل صحابي او تابعي او
 منقطع او لم يسمعه لم يدر عنه ولا اتصل سوا روي عن او غير
 فانه قاعدة يعمل بها **ومهم ما فيه** **قايده** **بسم** بالجزء اي لم يسم
 ذلك الداعي وملا او امدة في الحديث او في الاسناد وقايده
 معرفة المزمع في حال الجهالة لا سيما الجهالة التي يرد معها الحديث حين
 يكون الاجماع في الاسناد وقصص في ذلك الخطيب وغيره ومن امثلة

وذلك ما رواه الشيخان من حديث عابثه ان امدة سالت النبي صلى
الله عليه وسلم عن علمها في العيف قال حذني فريضة من سلة فطرته
في الحديث فلهذا الرواية اسمها في رواية مسلم وفي نسخة فلفظ
فقطيل بن يزيد بن السكن الانصاري وقيل ثبت مشغل
وهو الذي في مسلم قال المدائني وهو الصواب وقال النوري
في مبهمة محتمل ان القصة جرت من امدة بن في مجلس او
مجلسين ومن المزمع ان فلان عبيد مسلم مثاله ما رواه اصحاب
السنة الاربعة من حديث يزيد بن شبيب قال اتاني مريم
الانصاري وحدثتني عن فلان عن النبي صلى الله عليه
وسلم اليكم يقول لكم فاعلموا ما في الحديث وموضع بكسر الميم
فدا سالت في حجة مفتوحة فبعثني مهلة قيل في اسم يزيد
وقيل زيد وقيل عبد الله ومن ذلك عم فلان مثاله ما رواه
النسائي من رواية علي بن يحيى بن خلاد عن ابيه عن عم له
يروي في حديث المسهي صلافة الم الميرم وخاتمة بن فاف
في سبي في ابي داود ومن ذلك عمة فلان مثاله ما رواه
النسائي ابي من رواية حصيني بن حصن عن عمه له اذ قال
النبي صلى الله عليه وسلم لها فاجبة الحديث اسم عمته اسمها
ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح جات امدة وخاتمة
المنظري قيل في سمية ومن ذلك زوجة فلان كحديث سبعة
الاسمية اخاه لوت بعد وفاة زوجها بليال هو حديث
مؤلة ومن ذلك بن ام فلان كقول ام هانئ زعم ابن ابي نعيم
انه قال قال رجل رجلا اجدة بن امها هي شقيقة علي بن ابي طالب
في رواية الموطا بن ام ملقم هو عبد الله بن زائدة كرم
انه قال رجل اجدة او عمر بن قيس وروى البخاري وابن
حبان الاول **وقال ما** اي حديث **قلت** **مقاله** اي عدد رجاله
اسناده **قال** اي عرف عندهم بانه العالي وقسمه خمسة اقسام
الاول اقرباؤه الي النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل
بالسنة الي سنة افرع ذبه ذلك الحديث بعينه بعدد كثير وهذا
هو المطلق فان سمعته لان الغاية المقصود قاما اذا كان
مع ضعف ذلك التقا الي هذا المسمى سيما ان كان فيه لذاب ثاينها
ان يترقي الي امام من ائمة الحديث في صفة عليية القليبط
والخط

والحفظ والتدقيق وغير ذلك من الصفات المتضمنة للتدقيق
كشعبة ومالذو والقريني والشافعي والبخاري ومسلم وغيرهم
وهذا هو العلم النسبي فالنسب هو نسبي ابي العلم المقيد بالنسبة
الي رواية المسموعة مثلا والسنة الاربعة اذ الراوي في رواية
حديث من طريق كتاب من السفر في قوله انزل ما الى قوله من غير
طريقها وقد يكون عاليا مطلقا ايضا كحديث بن مسعود مرفوعا
يوم كان الله من سبي فان عليه حجة صوف الحديث فلو رواه الراوي
من جند بن عرفة عن خلق عن طليقة يكن اعلا ما الى رواه
من طريق الترمذي عن بن جهم عن خلق فهذا مع كونه على انسيا
مطلق اذ لا يقع هذا الحديث اليوم اعلي من روايته من ههنا
الطريق وسبي بن دقيق العيد على التتري لان يكون
نازلا بالنسبة للنفسي صلى الله عليه وسلم وعاليا بالنسبة الي
الكتاب المأخوذ منه وفي هذا القسم تقع المواقاة فقات والابدال
والمساواة والمصاحفة قالوا فقة الوصول الي شيخ احمد المصنفين
من غير طريقه مثاله حديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله
الانصاري عن حميد عن اشب مرفوعا لكتاب الله القصاص فاذا
ارواه الراوي من جند الانصاري يقع من فقة للبخاري في شيخه
مع على درجته وحديث يرويه البخاري عن فتية عن مالك
في رواه راوي من طريقه فان بينه وبين فتية ثمانية ولى
روى ذلك الحديث بعينه من طريق ابي الصياح السراج فان
بينه وبين فتية سبعة والبدل الوصول الي شيخه
كذلك لان يقع للراوي ذلك الاسناد بعينه من طريق اخر الي
المصنف عن مالك فيكون القاضي بدلا عنه عن فتية ومن
امثلة حديث بن مسعود السابق قال الحافظ بن حجر واكثر
ما يعتدرون الواقفة والبدل اذا قارنا العلوي والافاسم
واقع بدونه ونحوه لشيخه المدائني والمساواة استقاعد
الاستاد من الراوي الي اخر الاسناد وان يكون بين المخرج
وبين النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع او العكس او من

او من قبله في غيره الي شيخ احد الستة مثلا كما بين احد الستة ومن
العتاقي وغيره بان الساقاة منقودة الا ان الايان يكون عدة
ما بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم لعدة ما بين الائمة
الستة في بيته صلى الله عليه وسلم قال في نسخة فيكون مساواة
يطلع ينظر عن ملا حظته ذلك الا سناد الخاتم الذي وقع
للمعاري من ذلك حديث فان الساسي ويحدث علي في الزهبي
عن نوح المنفة وبينه وبين النبي فيمد عشرة ورواية العلق
من طريق غير الساسي فيقع له ان شيخه فيه ساواه وانه
هو في الساسي وصاحبه والمصاحفة الاستماع تلبيذ ذلك المص
علي الوجه المشرق او لا سميت مصاحفة لجريان العادة انا المتلا
قيني بمصاحفان الدارج من اقسام العلوي تقدم وفاة الراوي
عن شيخ علي وفاة راوي اخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع
ابي داود وعلي الزكي عبد العظيم اعلا ثمن سمع علي الخنفي
الحرابي ومن سمع علي الخنفي اعلي ثمن سمع علي ابن خطيب
المدني والقزويني وان اشتد له الاربعه في رواية
عن شيخ واحد هو ابن طبرزد لتقدم وفاة النبي علي النبي
وفاته النبي عاي من بعده ثم هذا في العلوي المقادير تقدم
الوفاة مع الالتفات لسمعة شيخ الشيخ فاما العلوي من مجرد تقدم
وفاته الشيخ المقادير من مجرد تقدم وفاة الشيخ لا مع الالتفات لشيخ
اخر فقد اختلف في وقته فقبل يكون تخمين سنة محض
بعد وفاته وقيل لثلاثين سنة فاما من اقسام العلوي ان
سناد لتقدم السماع لا حد رواية بالنسبة لراي اخر شاركه في
السماع من شيخه اي لراي سمع من رفيق شيخه فالاول اعلا وان
تقدمت وفاته الشيخ **وهذه** اي ضد ما قلت رجاله وهو ما كثرنا
رجال **هو ذاك قد نزل** اي هو المعرف عندهم بالنازل واقسامه
خمس ايضا فان كل قسم من اقسام العلوي يقابله قسم من اقسام
النزول كما قال بن الصلاح فلا فالتدعيم ان العلوي قد يقع عنده
تاج النزول **فان** الاولي الا سناد خصيصه فاضلة
من فصايب هذه الامة قال ابن المبارك الا سناد من الدين

والاول

والاول الا سناد لقول من شاموا قال ايضا مثل الذي يطلب امر
وبينه بلا سناد كمثل الذي يدينق السطح بلا سلم وقال النووي
الا سناد سلاح المؤمن فان لم يكن معه سلاح ضياعي شيئا يتقاتل
الثانية طلب العلوي في السناد او قدم سماع الراوي او وفاته
سند عن الساسي قال محمد بن اسلم الطوسي قريه الا سناد
قريه او قال قربة الي الله عز وجل قال الحاكم ان طلب العلوي سنة
صحيحة محتجتي ذلك بخبر اسني في يحي خضام بن ثعلبة الي النبي
صلي الله عليه وسلم ليمع منه مشافهة ما سمع عن
رسوله الله اذ لو كان طلب العلوي غير مستحب لانك عليه
صلي الله عليه وسلم سألوا عما اخبر به رسول الله ولامر بالاقتضا
علي خبر رسول الله لكن قال شيخ الاسلام خيره فطرحي ازان يكون انما
جاء وساله لانه لم يصدق رسول الله او لانه اراد الاستثبات
لا العلوي والعلوي افضل طلاقا لما حكاه بن خلدون عن بعض اهل
النظر ان النزول افضل لانه يجب علي الراوي الاجتهاد في متن
الحديث وتاديبه وفي الناقل وقدره واهله والاجتهاد
راد صاحبه في اياي هذا لما قال بن الصلاح مذهب ضعيف الحجة
قال بن دقيق العيد لان كثرة الثقة ليست مطلوبة لنفسها
وسراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة او لي وايداه
العراقي بانه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك
طريقا بعيدة لتكثر الخطا وان لم يدر اذاه سلك الي في ات
الجماعة التي هي المقصود وذلك لان المقصود من الحديث التوصل
الي مستد بعد الوهم والاكثروا رجاله الا سناد تطرق اليه الخطا
والغلل ولما قص السند كان اسلم اللهم الا ان يكون رجاله السند
النازل او ثق او احفظ او افقه او كفي به متصل بالسماع وفي
المعالي حصن را او جازة او مناقلة او تساهل من بعض روايته



في الجمل فالنقل لا يصيبه ليس بمضمون بل هو فاضل
فما صرح به السلف وغيره قائلين والنازل صبيذ هو العالي في العالي
عند النقل والتحقيق ونبه علي ذلك الصراحي بقوله وحيث قد تم العمل
والصحة العلوية عند النقل قال السلفي ليس حسن الحديث من حال
عند ارباب علمه التنازل بل على الحديث عند ارباب الحفظ والاتقان صحة
والله اعلم و ما اصفته الي اصحاب اي قصدته عليهم فام
يتجاوز فيه عنهم الي النبي صلى الله عليه وسلم من قول وفعل
لهم ونحو ذلك فلا عن قديمة السمع **هو مرفوع** سواء اتصل
اسناده اليه ام انقطع واشتراط العالم اتصاله شاذ في قوله
ذكر اي علم تكلمة البين والواو في كلامه للتبسيط واليه فيه
اجود من او وقد سمي بعض الفقهاء الشافعية الموقوف في الاثر
والمرجع المحدث واما الحديث فقال النوري وادهم يطلقون الاثر
علي الموقوف والمرفوع واما ان استعملت الموقوف في فيما جاز عن
التابعين فنسبهم فقيده بهم فقل موقوف علي ماله علي
النوري علي الراجح وحل قوله ما اضيف للمصحابي موقوف
حيث كان للواو فيه مجال فان لم يكن للاثر فيه مجال ظاهر ان
مرفوع وان احتمل اخذ الصحابي له من اهل الكتاب تحسينا للفظ
به **ومرسل** ويجمع علي مرسل ومرسل ما هو من الارسال وهو
الاطلاق فموقوف علي تعالى انا ورسلكما الشياطين علي الكافرين فكان
المرسل المطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته هو ما **منه الصحابي**
سقط بان رفعه التابعي الي النبي صلى الله عليه وسلم فمدحوا او
كناية صفيها كان كما بي فافهم وحيث بن سعيد او كبير وهو من
لان جيل روايته عن الصحابة فثبت المسبوق فليس بن ابي قارم
وهذا هو المشرقي عند الحديثي وبه قطع الحاكم وغيره وقيده الحاكم
ابن حجر بما يسميه من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من لقبه
فانما رفع منه ثم سلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه
منه فالتحق في رسول هدر قد وروي فيصير فانه مع كونه تابعيا محكوما
لما سمعه بالاتصال لا بالارسال وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فانه
موصول مستدلان روايتهما غاليا عن الصحابة والجملة بالصحة
لا ينقد

لا نقض لانهم عدول وقيل المرسل ما رفعه التابعي بقتيد كونه
كبير او ما مرفوع ههنا التابعي فلا يسمي مرسل بل منقطع
وهذا القول صلاه بن عبد البر عن قوم من اهل الحديث لان الله
روايتهم عن التابعين ولم يلتزموا الصحابة الا الي اصدق الاثنان
وقيل المرسل ما سقط من سنده راي واحد او اكثر في كان من
او له ام من اخذه ام بينهما فيشمل المنقطع والمفضل والمعلق
وهذا ما حكاه ابن الصلاح والنوري عن الفقهاء والاصوليين
وبه قطع الخطيب واختلفوا في الاحتياج بالمرسل فذهب ماله
واحد في المشرقي وعرضا وابي حنيفة واتباعهم من الفقهاء والاصوليين
والحديثي الي الاحتياج به في الاحكام وغيرها واحتج لهم بانه
صلي الله عليه وسلم اثنى علي عقل التابعين وشهد له بالخبرة
ثم للفقهاء بعد قرون الصحابة وان قالوا ان البخاري الجزم به في
صحة وروايت الموقوف علي التابعين والا فقد روي في القدرين
من هو منتصف بالصفات المذكورة وتاليا في البخاري فاعلمت
صحتها من شرطه في الرجال ونقيده بالصحة بخلاف التابعين وذهب
اكثر اهل الحديث الي ان المرسل ضعيف لا يحتج به الجمل بالساقط
في الاسناد لاحتمال انه تابعي ثم يجمل انه ضعيف وهكذا الي ماله نهاية
له عقل والي سعة او سبعة استقر اذ هو الثرمان ورواية التابعين
بعضهم عن بعض قال السبكي في هذا لم يصح ب قول من قال المرسل
ما سقط منه الصحابي او لوقه وان الساقط صحابي لم يره اذ لم يرو
يعلم ما في كلام الناظم وان اتفقت ان الذي ارسله كان لا يروي الا عن
ثقة فالتحق ثيقا في الدحل المبرم غير ان في نوا اذا اعتضت المرسل عند
يحيي من وجه اخر صحيح او حسن او ضعيف او مرسل اخر ارسله من روي
عن غيره شيئا روي المرسل الاول بحيث يظن عدم اتحادها فهو
حجة مقبولة عند الجميع كما اذا اعتضت في ثقة في بعض الصحابة
او يفتق بحوام اهل العلم وقوة هذه الاربعة مرتبة بقدرتها الي
ويعتقد ابن القناس وفعل الصحابي وعمل اهل العصر وكلها اعتقد

به المرسل فهو العلي صحة مزجه فيجمع به ولا يجمع بما لم يعتضد
نقيبه لم يفصل بين الصلاح في المرسل المعتضد بين كباد التابعي
 وصنادهم ولانه بناء على الشهور في تقديمه لكن اعترضه
 العداتي بان الامام الشافعي الذي احذ اب الصلاح فلهذا من
 الامه قعد الكبار منهم ومن روي دايما عن الثقات بحيث اذا
 سمع من روي عنه لم يسم بجهل ولا في امره بل عن الرواية عنه
 ولا يكتفي قوله لا هذا الا عن الثقات ومن اذا اشار له الحفاظ منهم
 في احاديثهم وافهم فلم يخالفهم الا بمتنقظ لفظ من الفاظهم لا
 يحتل به المعنى فانه لا يضر في قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتضد
 المرسل عند الحاجة عليه في الجهة ولا حاجته للمرسل احبب
 بانها دليلان اذا السندان لا يجمع به مستند ادليل بداهه والمرسل
 يعتضد بالمتروك فيصير دليلك اقدر فيخرج بها عند معاوضة حديث
 واحد **فابده** اذا قيل في اسناد عن رجل او شيخ او نحو ذلك قال
 الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمي مرسل بل منقطع او في
 البدهان لان الامام الرمزي سمعته بالمرسل قال العداتي وكن
 حديث القائلين مخالف لا عليه اكثر الحديثين واختاره شيخنا
 العلوي من انه منقطع في اسناده مجزول اي مبرم قال شيخ الاسلام
 لكنه معتبر بما اذا لم يسمي المبرم في رواية اخبر به الا فلا يكون
 مجزول او ما اذا خرج من ابرم بالتحديث ونحوه والا فلا يكون
 حديثه متصل لا احتمال انه مدلس هذه اذ كان الراوي
 عنه غير تابعي او تابعي ان لم يصغه بالصحيحة والا فالحديث
 صحيح لانه الصحابة لهم عدول **وقل غريب** سمي بذلك لانفراد
 راويه عن غيره فالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه هو
ما روي فقط من خردا بدوا بته عن كل احد ما يجمع
 الحديث كحديث النبي عن بيع الوالي وهبته فانه لم يسمع الا من
 حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر او ببعضه كحديث
 زهارة الغطري حيث قيل ان مالك انقرد عن سائر رواة بقوله
 المدين او ببعض السنن كحديث ام زرع اذ المحقق فانه رواية

عيسى

عيسى بن نوح وغيره عن هشام بن عروة عن اخيه عبد الله
 عن ابيه عن عاصية ورواه الطبراني من حديث الدراوردي
 عن هشام بدون واسطة اخيه وسوا انقرد به مطلقا او يقيد
 كونه عن امام شأنه ان يجمع حديثه لجلاله فالزهري وفتادة خلا
 لا بن منده وقد تقدم ان القدرية تجامع الصحة والضعف قالوا
 الصحيح في افراد الصحيح وهي كثيرة منها حديث مالاه عن سبي عن
 ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا عن قطعة من العذاب والغريب
 الذي ليس بصحيح هو الناب على الغريب ومن ثم كره جمع ائمة بغير
 فقد قال مالاه من العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه
 الناس وقال عبد الرزاق كنا نروي ان غريب الحديث خير فاداهن
 ثم وغالبها عند الضعفاء الحديث قوي ومتناو اسناد الحديث
 انقرد بروايته جماعة من الصحابة فينقرد به راو من حديث صحابي
 اخر فلو في جهته غريب مع ان مثله غير غريب قال ابن الصلاح
 ومن ذلك غوايب الشيخ في اسانيد المتن الصحيحة قال
 وهذا الذي يقول فيه الترمذي عن سبي من هذا الوجه قالوا وروى
 هذا النوع يعني غريب الا اسناد فقط ينعكس فلا يبي حد اجدا ما هو
 غريب متناو ليس غريبا اسنادا الا اذا اشترى الحديث الفرد
 عن انقرد به رواه عنه عدد كثر فانه يصير غريبا مشهورا ونحو
 يبين وغريبا مثالا اسنادا لكن بالنظر اليه هو طرقي الا اسناد فان
 اسناده عن سبي في طرفه الاول مشهور في طرفه الاخر كحديث انا
 الاعمال بالنبات فان الشهرة انما طرقت له من عند يحيى بن سعد
 وما ذكره من ان عن سبي الا اسناد لا ينعكس هو بالنظر اليه هو
 قالوا والا فالقصة العقلية تقتضي العكس ومن ثم قال بن
 سعد الناس فيما شروه من الترمذي الغريب اقسام غريب مستر
 او متناو اسنادا او متناو غريب بعض المسند وغريب بعض
 المتن خالا ولا واضع والثاني وهو الذي اطلقه ولم يذكر له مثالا
 لعدم وجوده والثالث مثاله حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز
 عن ابي رزاد عن مالاه عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي
 سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الاعمال بالنبات قال

فا
بي

الخليل اخطا عبد المجيد وهي غير محفوظة من حديث زيد بن اسلم
بوجه فهذا اخطا فيه الثقة عن الثقة وقال ابو المنعم البستي
هو اسناد عزيز له واللق صريح والراجح مثاله حديث رواه
الطبراني في الكبير عن عبد العزيز بن الدراويذ في عيال بن
منصور عن هشام عن عروة عن ابيه عن عائشة كحديث ام
دروع والمحقق ما رواه عيسى بن موسى عن هشام بن عروة عن
اضيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة هكذا انتفى
عليه الشيخان قال ابو المنعم هذه غرابة تخفى مع ضمان السند
والحديث صحيح والخامس مثاله حديث مرفوعا وانا الذي
عبد العزيز وعبد الرحمن جميع الحديث مرفوعا وانا الذي
قوله صلى الله عليه وسلم كنت للذي لا يرفع لاه لا يرفع لاه
غرابة يعق الملق ايضا **وقام يتصل بحال اسناده** ولو سقط
منه اكثر من واحد هو **منقطع الا وصالح** فيدخل فيه الرسل
والمفضل والملق فالمنقطع اع لا يقتضيه الرسل بالتأويل
وهذا قول ابن عبد البر وهذا قطع الخطيب في الكفاية والشري
قال العدائي وغيره ان المنقطع ما سقط من رواية او
واحد قبل الصحابي في الوضع الواحد اي موضع واحد وان تعدد
الموضع بحيث لا يزيد الساقط في كل موضع واحد فيكون
منقطعا من مواضع وخرج بالواحد المفضل وقد سماه الحاكم
منقطعا وياقيل الصحابي المرسول وكان الناظم اختصر علي فلا
المشهور لقول ابن الصلاح انه اقرب صوابا الى طواف من المقام
وغيرهم اي لان الانقطاع ضرر الاتصال فيصير بالواحد
و بالجمع وما يبين ما قال ابن الصلاح الا ان اكثر ما ينفى بالارسل
من صحت الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم
والشرايين صغ بالانقطاع ما رواه من دون التابعي عن الصحابة
ما رواه عن بن عمر اربعين قال اكثر استعمال هو القول الشري
والمفضل يقع الضاد من اعضله فلا ياتي اعياء امده فهو
مفضل اي معيا فكان الحديث الذي حدث به اعضله واعياه
فلم ينتفع به من رواه عنه هذا معناه لغة ومعناه اصطلاحا
الساقط منه اثنان وهذا الشرط اخذه من الفية التي في
وقال

وقال له في الحديث الا يدع والرقول لانه او دع شعرة ٢٨٨ الفيد
ورواه به وخرزاد العدائي فصار عدا ومعناه اثنان او اكثر
في الموضع الواحد من اي موضع كان وان تعددت المواضع
سوا كان الساقط الصحابي والتابعي او التابعي وتابعه او
اثنان قبله فدخل فيه كما قال ابن الصلاح قول المصنفان قال
الذي صلى الله عليه وسلم كذا اي كما قيل به في الرسل والمنقطع و
وقوله ان المفضل لقب لغير خاص من المنقطع فكل منقطع مفضل
منقطع ولا عكس انما ياتي على خلاف المشرح في المنقطع والمفضل
لما فيه عليه الحافظ بن عمر يقال له ايضا المنقطع وهو صبيح بكسر
الفعل الضاد او بفتح على انه مشتق له انه قال العدائي و
وقد مثل ابو نصر السجزي المفضل بفعل ماله بلغني عن ابي
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمولى طعامة كقوة
الحديث **فائدة** من المفضل قسم ثلث وهي ان يدور تابعي
التابع من التابعي حديثا مع قول عليه كقول الاعشى عن
الشعبي يقال للرجل يوم القيامة علمت كذا وكذا فيقول ما علمت
فيختم علي فيه فتتلق او لسانه فيقول ليجارحه ابعركن
الله ما خاضت الا فيك رواه الحاكم قايلا اعضله الاعشى
وهو عند الشعبي متصل مستدواه مسلم من حديث فضيل
ابن عمر عن الشعبي عن انس قال لما عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم ففعل فقال اندرون مما صحت قلنا الله
وسكن له اعلم من مخاطبة المصدريه يوم القيامة يقول لا يرد
المخبرين من الظلم فيقول بلي قال فاني لا أجيز اليوم
علي نفسي شاهد الا ما في فيقول كفي بتفلسد النبي عليه السلام
او بالثباتي عليه شريخا فيختم علي فيه ثم يقول لا والله
انطق بالحديث مخم قال ابن الصلاح وهذا اي جعل القسم الذي
صدق فيه النبي والصحابي من المفضل جليلا حسن لان هذا
الانقطاع بواحد مضمون ما الي الموقوف يشتمل علي الانقطاع

باتقني الصحابي والنبوي صلى الله عليه وسلم فذلك لا بأس به
الاعتقال اولى بالله اعلم **وما اتي من رسلنا** بفتح اللام وسبب بذلك
لكون الراوي لم يسم من حديث واوهم سماعه للحديث عن لم يجدته
به مشتق من الرسل بالتثنية وهو اختلاط الظلام سبب بذلك
ان شئتكم ما في الحقا هو **في عان** قال البزار وابن القطان ان يروي
عن سمع منه ما سمعه منه من هو الله سمعه منه ما اشار اليه
بقوله **ان سقاها للشيخ** الذي حدثه من الثقة لصغيره او
من الضعفاء او عن غيره فقط **وان ينقل عن في** كشيخ
شيخه او من فوقه من عرفه منه سماع **ب** لعظ يقتضي اتصالا
ليلا يكون كذبا بل هو كقول **عن** فلان **وان** يقتضي التوثيق
المسكنة للوقت كقول **ان** فلانا او مثله قال فلان وذكر فانما يكون
مدلسا اذا قال المدلس عاصم المروي عنه او لقيه ولم يسم منه
او سمع منه ولم يسم ما دلسه عنه اما اذا روي عن لم يذكره
بلفظ من هم فليس بتدليس علي الصحاح المشهور وحكي بن
عبد البر عن قيس **ان** تدليس قابل وعليه فما سلم من التدليس
احدا ما لا يروى لا غيره ومن تدليس الاسناد ان يقطع الراوي
اداة الرواية مقتضرا علي اسم الشيخ وهذا يفعله اهل الحديث
كثيرا مثاله ما قال بن حشرم كنا عند بن عيسى فقال الزهري
فقل له حدثنا فمسكت ثم قال الزهري فقل له سمعته منه فقال
لم اسمعه من ولا من سمعته منه صدقني عبد الرزاق عن معمر
عن الزهري رواه الحاكم وهذا سماه الحافظ بن حجر تدليس القطع
لكنه مثل له عاروا بن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي
انه كان يقول صدقنا يسكت ويروي القطع ثم يقول هشام بن
عروة عن ابيه عن عاتبة ومن تدليس الاسناد تدليس
المطوف وهو ان يصرح بالتحدث عن شيخ له ثم يعطى عليه
شيئا اخر له لم يسم ذلك الراوي منه مثاله ما رواه الحاكم في علو
الحديث قال اجمع اصحاب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئا
ما يروى ففطن فلما جلس قال حدثنا حصيني ومغيرة عن
ابراهيم

الاول

ابراهيم وساق عدة احاديث فلما فرغ قال هل دلتكم شيئا فقالوا لا
فقال لي كما حدثكم عن حصيني فهو ساقى ولم اسمع من منبهة من ذلك
شيئا وروى ذلك فهو محمول علي انه يروي القطع ثم قال فلان اي حدث
فلان ومن ذلك تدليس التسوية وهو ان يروي حديثا عن ضعف
بين ثقتين لقي احدهما الاخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن
شبهه الثقة الثاني بلفظ محتمل فيسقط الاسناد كله ثقات هكذا
فعله الحافظ بن حجر فوعا من تدليس الاسناد وهو الذي اوماله
الناس في العراق فعمله قساما لثا قايلا لم يذكره بن الصلاح
وهو شره لضعف لثا الثقة الاول قد لا يكون موقفا بالتدليس
ويجده الواقي علي السند بعد التسوية قد رواه عن كعبه افرقكم
له بالصحة وحيه غري رشيد قال ومن كان يفعل كذلك بغيره بن
الوليد كما ذكر ابن ابي حاتم والي ليد بن اسلم ثم قال ابن سيرين قد
اختلف في اهل هذا القسم وهو تدليس الاسناد فقل يروى حديثهم
مطلقا يسمون الاتصال ام لا دلسوا عن الثقات ام غيرهم تدليس
تدليسهم ام لا ومن هذه عمار بن الصلاح عن قريش بن القنبر والمحدث ثاني
حيث قال به بعض من يجتج بالمرسل اذ التدليس نفسه جرح
لما فيه من الزهمة والفتن فيقول مطلقا لا مرسل عنه من يجتج به وقيل
اذ لم يروى الا عن الثقات كسفت بن عيسى فقل والا فلا ومذهب
اكثر الفقهاء والمحدثين والاصوليين وهو قول الشافعي ويحيى ابن
معمر وابن المديني وصححه الخطيب وابن الصلاح التفصيل فان
صرح الثقة بالاتصال كسفت واضربنا وحدثنا فقل وان اتي بلفظ
محتمل فحكم المرسل لان التدليس كذبا وانما هو تحيين لظاهر الاسناد
وضرب من لا يهاب بلفظ محتمل فاذا صرح بوضعه قبل ويروي به ان
في الصحيحين وغيرهما عدة من الرواة المدلسين جرح فيها ما صرحوا
ففيه بالتدليس لا عمنش وهشيم بالتصغير بن بشير بالتكبير وقادة

عليه علة لذلك وقال الخليل الذي عليه حقا الحديث ان الشاذ مالم يمس
 له الا اسناد واحد ثقة خالف او لا فاما مقدر فيه الثقة يبقى خف
 فيه ولا يفتح به لكنه يصلح ان يكون شاهدا او مقدر فيه غيره
 الثقة منقول ورد ما قاله ابن الصلاح بافراط الثقة الصحيحة
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبع الى ولا هبته
 فانه لم يبع الا من رآه عبد الله بن دينار عن بن عمر مع انه
 في الصحيحين والحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 مكة على راسه المعفر فان ماله تقدر به عن الزهري عن ابن
 عباس في الصحيحين قال في غريب الصحيح اشباه لذلك كثرة في
 مسلم في باب الايمان والقدر من صحيحه روي الزهري عن حماد بن
 حذيث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاكره فيما احب باسانيد
 هياد وقد تنقبه العراقي في مثاله الثاني عن ثكنة علي ابن
 الصلاح بان ماله لم يتفقد به وكذا الحافظ ابن حجر في ثكنة
 فقد سعة عشر نقاشا بول ماله عن الزهري وذكر بن يزيد
 الدقائقي تابع الزهري عن انس في قوايد ابى الحسين الموفلي
 وان اتا تابعه سعد بن ابى وقاص وابو بردة الاسلمي عند
 الدارقطني وعلي في المشيخة لابن محمد البهري وسعيد بن
 يسوع والكاظم بن يزيد في مستدرلة الحاكم فحصلت المتابعة
 لما كان في شيخه وشيخه ثم اقتار ابن الصلاح استحقاقه لكان
 الائمة فيما لم يخالف فيه الثقة غيره وانا انت شي انقدر به
 الراوي اذا قرئ في ضبط تام مفردة صد حديث اسرائيل
 عن يونس عن ابي بردة عن ابيه عن عايشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفر الله فقد قال
 فيه الترمذي حسن عن يونس لا نرضه الا من حديث اسرائيل عن يونس
 ابن ابي بردة واذ بلغ الضبط التام مفردة صحيح الحديث الذي
 عن بيع الولا وهبته وان بعد عن الضبط فساد قال فخرج من
 ذلك

من ذلك ان الشاذ المردود قسمان احدهما الحديث الغرغ الخالف
 وهو ما عرفه الشافعي والثاني الغرغ الذي ليس في روايته من
 الضبط والثقة ما يقع باطل لما يفي هذه الشذوذ من الثارة والضعف
والمقلوب اسم منقول وهو يتبدل من يورق بدراى به حديث
 بغيره وهو من اقسام الضعف **قسمان** هما عدا في السند **تلا**
 الشاذ في هذه المنظومة **ابن داود** مسبوقة به الحديث **ما**
اي داود فان **داود** اخذ من في طبقة ليصير بذلك مدعى بافيه عن
 وثق عليه لكونه المشهور خلافة **قسم** اول مثاله حديث رواه عمر
 خالد الحارثي عن حماد بن عمر النصيب عن الاعشى عن ابي صالح
 عن ابي هريرة مرفوعا اذا التيمت المشركين في طريق فلا تدروهم
 بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب قلته حماد بن عمر بن خالد الحارثي
 عن حماد بن عمر النصيب عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة
 واحد التلويك ليعرف به واما هو معروفي به سهل بن ابي صالح
 عن ابيه عن ابي هريرة في مسلم ولا يعرف عن الاعشى لم يصح
 به التلويك ولهذا ذكره اهل الحديث تنقبه العراقي فانه قل ما يصح
 منها **قلب اسناد تام** اي حديث فيجعل لمتن اقدم مروي بسند
 وجعل هذا الاسناد لمتن اقدم يقصد امتحان حفظ الحديث واختباره
 هل اختلط او لا وهل يقبل التلقي او لا **قسم** ثان وهذا الثاني يقبله
 الحديث كثيرا حتى يقال انهم امام الفن البخاري لما قدم بغداد في مائة
 حديث اجتمعوا لهم علي تقليب متنه واسانيد فاصيبون متن
 سند متن اخر سند هذا المتن لمتن اخر وعقبوا عشرة رجال
 ودفعوا منهم اهلهم عشرة اعداد وفي عدو علي الحسن بن الحسن البخاري
 يلقب عليه فيهم عشرة من حضرهم فلما حضره اوطان المجلس باهله
 البغداديون وغيرهم من القرمان اهل غراسان وغيرهم تقدم اليه
 واحد من عشرة وساله عن احاديثه واحد واحد البخاري يقول
 في كل منها لا اعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى ان استقر في عشرة رجال
 الكاية حديث وهو لا يزيد في كل منها علي في الاخر فلهذا قال فيهما
 يلتفت بعضهم الي بعض ويتقون فيهم الرجل وغيرهم يقتضي عليه



بالبحر والتقصير وقله الفهم فلما علم انهم فرغوا التفت الي السائل الاول
وقال له سالت عن حديث كذا وكذا وصوابه كذا اي افراده وبعده وكذا
البعثة علي الى لا فرد في متن الى اسناده وفي اسناد لسنه ولم يخف
عليه موضع مما قلبي فاقد له الناس بالحفظ واذا علق له بالفضل وقد
يتقدم بقلب السؤل كما ايضا الاعراب اذا لا يخصص في راي واحد فيكون
وكذا في وضع ما انه يتقدم بقلب راي واحد ايضا الامتحان وهو حرام
لا يتقدم الاختيار فقال العراقي في جوابه من قال انه اذا فعله اهل
الحديث لا يستحق حديثا ومن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد
انكر حماد بن علي شعبة وقال يا بيسي ما صنع قال الحافظ بن حجر وشرط
البحر ان لا يستمر عليه بل ينهي بابها الحاجة واما ما انتقل به علي
رواية فنهاله حديث اذا خيمت الصلاة فلا تقم مع احق تروى في فقد
حدث به في مجلس ثابت البياضي حجاج بن عثمان الصواف عن يحيى
ابن ابي كثير عن عبد بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قطنة جريد بن حازم عن ثابت فرواه عنه عن انس في وهم ما بينه
حماد بن زيد ونا هو عن يحيى بن ابي كثير فرواه الائمة الحجة
من طريقه واما القلب متناو هو قليل فهو ان يعطى احد المتناهي ما اثره
للاحد حديث ابي هريرة عن مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت
ظل عرشه في يوم تنفخ الصور رجل تصدق بصدقة احتياها حتى لا يعلم بينه ما اتفق
شماله فهذا ما انتقل علي احد الرواة ونا هو لا تقام شماله ما اتفق
بينه في الصحيحين **والفرد** وهو قسمان او لها فرد مطلق بان
يتقدم به وهو ما اراده بقوله رواه واحد عن لي احد وسبق حكمه مع
مثاله في السابق وناها فرد مقيد بالنسبة الي جهة خاصة وهو
ما قبله بثقة كقولنا في حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الاضحية والفطر بقاف واقتربت الساعة لم يدور ثقة
الاعن صفة بن سعيد المازني فقد تقدم به عن عبد الله بن عبد
الله بن ابي واقر الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ما لم
واصحاب السنن وناقيد بالثقة لرواية الدارقطني من رواية بن
لهيعة وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عمار بن
او جه

من بله معينة وهو المعبود عن عندهما فتدته ببله فلو قال الناطق
مصر يد لجمع فان اي اي لا يتم يقى لكون تقدم به اهل كذا او يريدون الجمع
ما قال وقد يردون واصلها لا ياتي كقول الحاكم في حديث ابي ر
الطيا لسي عن همام عن قتادة عن ابي ثقة عن ابي سعيد الخدري
قال امرونا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقرا بقلحة الكتاب وما
تيسر قد يذكرا الامد فيه اهل البصرة من اي الاسناد الي اخره
وكتوله اي في حديث عبد بن ريد في صفة وصية صلى الله عليه وسلم
عند مسلم والترمذي وابوداود ان قوله وسامع راسه بما غير فضل
يده سنة عن ينية تقدم بها اهل مصر لم يشركهم بها احد فان ادواتها
بقوله تقدم به اهل بلد كذا واحد فقط من اهل تلك البلدة تجوز في
الاضافة في يضاف فعل واحد من قبيلة ايها من الفرد المطلق
ومن حديث هو البيع بالتم الحديث فكذا قال الحاكم هو من افراد البصريين
عن الديلمي تقدم به ابي برة عن هشام بن عروة فحمله من افراد
البصريين وادوا واحدا منهم **او تقدم علي راي به** كقولنا لم يدور
فلان الا فلان مثاله حديث اصحاب الست الائمة من طريق ست
ابن عبيدة عن وايل بن داود وعن ابنه بكر بن وايل عن الزهري
عن اسن ان النبي صلى الله عليه وسلم او لم علي صفة يسوق
وتر قال ابي الفضل بن طاهر هو عن ريب لم يدور عن بكر بن وايل
و لم يدور عن وايل بن عبيدة وكذا قال الترمذي انه حسن
عن ريب و لم يلزم من تقدم وايل به عن ابنه تقدم به مطلقا فقد
ذكر الدارقطني في علمه انه رواه محمد بن الصلت الترمذي وهو عتاة
فوقية متقنة وبعد الوارد في نسخة عن ابن عبيدة عن زياد بن
سعد عن الزهري بلا واسطة **قايده** ليس في افراد الفرد المقيد
بنسبة الي جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعها من حيث كذا اذا تكن
اذا ان المقيد بالنسبة للرواية الثقة فتقوهم لم يدور وثقة الافان
حكمه قريب من حكم الفرد المطلق لانه رواه عن الثقة لرواية فقط
فيه هل يبلغ من يعتبر بحديثه او لا في المقيد بالحديث هل يبلغ رتبة
من يجمع بتقدمه او لا **وما** اي شئ مشمول **ببله** صفة من علمه
في متن او سندها **عنه** او **حقا** عطف تغيير طرأت علي الحديث

فقد حدث في قتي له هو **معلق عندهم** اي الحديث **قد عرفنا** بالاطلاق
وهذا عشق واذا العراقي ان هذا المعلق حديث فيه اسان صفة طرات
عليه فاشرف فيه قال الحافظ واحسن منه ان يقال هو حديث ظاهر
السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاض مثاله حديث بن جريح في
الترمذي وغيره عن موسى عن عتبة عن سرييل بن ابي صالح عن ابيه
عن ابي هريرة مرفوعا من جلس مجلسا فكثر فيه لفظه فقال قبل
ان يقوم سجالا في حديث فان موسى بن اسماعيل ورواه عن
عن وهيب بن خالد الباهلي عن سرييل المذكي رعن عن بن عبد
الله وهذا اعلم البخاري فقال هو مروي عن موسى بن اسماعيل
واما موسى بن عتبة فلا يقر له سمعا من سرييل وتدر له العلة
بعد جمع الطرق والنقص عنها بتعدد الراوي وبخالفه غيره له من
هو احفظ او اضبط او اكثر عددا مع قران تضمن الي ذلك الترمذي
الناقد بذلك الي اطلاقه على نقس في ارسال في الموصول او تقوي
وقتي في المرفوع او رخصا حديث في حديث او وهم واهم بفرد ذلك بالمال
راي ضيف بثقة بحيث غلب على ظنه ما وقع عليه من ذلك فحكم به
او تردد في ذلك في حق عن الحكم بصحة الحديث مع ان ظاهر السلامة
من العلة واكثر ما تكن القلة في السند وقد تكون في المان ثم التي
في السند قد تقدم في صحة المان وقد لا يتقدم الحديث البيمان بالخيار
حيث رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر وقد
صرح النقاد بوجهه على الثوري فالمعروف من حديثه عن عبد الله بن
دينار عن بن عمر لكنا لم تقدم لان عبد الله وعمر ظاهرا ثقة وعلة التي
القاصرة فيه لحديث قراءة البسلة في الصلاة المروي عن انس اذ ظن
بعض رواة حين سمع في لانس صليت صلى النبي صلى الله عليه وسلم
وابي بكر وعمر وعثمان فلما في يستقيمون بالجملة لله رب العالمين في
المسألة بذلك فنقله مصريا عاظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستقيمون
ليس الله الرحمن الرحيم فصار بذلك حديثا مرفوعا والراوي له مطلق
في ظنه فاقبله ابن عبد البر ومن ثم قيل المسيخي انهم يبدون بام
التحسان قيل ما يقدر بدها لا انهم يميزون البسلة وتوبه ان
انسلم

في حديثه او هو رواية اهل

انسلم يرد في قراءة ان انسلمة سعيد بن زيد لما ساله الان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين ان يسلم الله
الرحمن الرحيم قال انما سالتني عن شيء ما اعظمه رواه احمد وابن حنبل
والدارقطني وصحاحه والمسألة فيها كلام طويل في العلة كما تكون حقيقة
تكن ظاهرة فقد كثرت اعدال الموصول بالارسال والرفق بالوقت اذا
قوي الارسال او الوقت يكون رويها اضبط او التردد داعي الانقال
او الرفق وقد يملكون الحديث بانواع الجمع من الكذب والعقل
وفسق الراوي وسوء الحفظ بل اطلق الخليلي اسم العلة على غير
القاض في سماع الحديث الذي وصله الثقة الضابط وارسله
عنده حتى قال في ارشاده من اقسام الصحيح صحيح معلق مثلا
له حديث ماله في الموطا انه بلغه ان ابا هريرة قال للمسلمين ليطام
وكونه حين وصله ماله في غير الموطا فرواه عن محمد بن عبد الله عن
ابيه عن ابي هريرة قال فقد صار الحديث بتيخي الاسناد صحيحا
يعتمد عليه وهذا الذي يقول فيه هو الحام صحيح شاذ فالشذو
عندما يفتح في الاحتجاج لا في التسمية وقد سبب الترمذي الضع
علة من علل الحديث فان اراد انه علة في العمل به فصحيح وان اراد
في صحته ثقله او صحته فلا لان في الصحيح احاديث كثيرة منسقة
وقد وقع صحيح الترمذي منه جملة فزاره الاول وغيره معلق دون
مسلول وان وقع في كلام كثير من الحديث وغيرهم لقول ابن الصلا
انه مردود عن يمينه ولغة والنوري انه لحن اي لانه من حلة الشر
اذا ساه مدة بعد اخذ لا مما خف فيه لكن العراقي الراجح المثل
في عبارة بعضهم قال شيخ الاسلام اي انه اجوز من المعلق او منه
ومن المعلق نقليا والا فالمعلق لا جوة فيه بل لا يجوز لانه ليس
من هذا الباب بل من التقليل الذي هو التشاغل والتلوي اما
مسلول فهو مروي به غير الحافظين مجردا قال انه الاول لوقوعه
في عبارة اهل الفن مع ثبوت لغة ومن حقا صحة علي من لم يحفظ

ح

وروى وصديق لمصاحب **اختلاف** من رواه بان رواه مرة
علي وجهه ومرة علي وجه مخالف للاخر والاضافة علي معنى
اي في سند في وصله والامالة او في اثبات رواه او صدقه او غير ذلك
او اقتل في مقتل في مقتل او في مقتل او في مقتل او في مقتل
الصفة بحيث لم تنتج احداها علي الاضرب لم يمكن الجمع هو
بكره الواد هو وقع من العمل فاما اذا تخرج احداها يكون رايها
اصفا او كثر صحتها للمروي عنه او غير ذلك من وجه الترجيح
فلا يمكن الحديث مضطربا والحكم للوجه الرابع واحب اذ لا اثر
للمروي بما اذا لم يمكن الجمع بحيث يمكن ان يعبر المستعمل بالفاظ اخرى
عن معاني واصدق ان لم ينتج شي فلا اضطراب والاضطراب هو
لضعف المضطرب الحديث لا شارة بعدم ضبط رواه او رواه
عند امثل الف نحو مثال الاضطراب في السند حديث اذا
صلوا احدكم فليجمل تلقا وجه الحديث وفيه فاذا لم يجد عيني
بيضاء بين يديه فليخط خطا فقد اختلف فيه علي اسماعيل
ابن ابي عمير فالكثير قد رواه عنه بشر بن الفضل وروى بن
القاسم عن ابي عمير بن محمد بن عبد الله عن جده حديث عن
ابي هذيلة ورواه الثوري عنه عن ابي عمير بن هريث عن ابيه
عن ابي هذيلة ورواه محمد بن الاسود عنه عن ابي عمير بن محمد
ابن عمير بن حريث عن جده حريث بن سليم عن ابي هذيلة ورواه
وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن ابي عمير بن حريث
عن جده حديث عن ابي هذيلة ورواه ابن جريح عنه عن حريث
عن جده ابن جريح عن ابي هذيلة وروى عنه عن محمد بن اسحق
ابن حريث عن ابي سلمة عن ابي هذيلة ومن ثم حكم عليه واحد من
الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صححه توجيها للرواية الاولى
بل قال الحفاظ من صح هذه كما قابلة لتدريج بعضها علي بعض و
والرواية منها يمكن التوفيق بينها قال والحق ان القليل لا يليق
الاحاديث لولا الاضطراب لم يضعف فان هذا الحديث ضعيف بوجه
اضطراب لان شيخ اسماعيل مجهول ومثال مضطرب المتن حديث
فاطمة

فاطمة بنت قيس قالت سالت ابا عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم عن
الزكاة فقال ان في المال خفاشي الزكاة فرواه الترمذي هكذا ورواه
ابن ماجه عنها بلغة ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه
و معناه لكن في سند الترمذي رواه ضعيف فلا يصح مثالا ايضا علي انه
يمكن الجمع بحمل الحق في الاول علي المستحب وفي الثاني علي الوجوب
والدرجات في متن الحديث وسببها تقدير عريبي فيه او استنباط
مما فهم منه بعض رواته او غير ذلك **ما انت من بعض الفاظ** من
اضافة الصفة للموصوف اي الفاظ بعض **الرواية** صحابيا كان او
من دونه **انصلت** باخر الحديث او كانت في اثنايه او في اوله
دون فصل بين الحديث وبين ذلك **الط** بذكر تائيد بحيث يلتبس
علي من لا يعرف حقيقة الحال فيتنق هم ان الجميع مروي عن المروي اذ
الخبر مثاله في لابي مسعود في حديث تعليم النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم له التشهد في الصلاة اذا قلت هذا التشهد فقد قضيت صلاة
ان شئت ان تقم قم وان شئت ان تقعد فاقم وقعد فقلت عليه
الرحمن بن ثابت بن ثوبان وبيان انه مروي عن قتيبة بن سعيد
وقد نقل الثوري اتفاق الحفاظ علي انه مروي ومثال المروي في
الاثناسيوس هشام بن عمرو بن الزبير عن ابيه عن سرة بنت صهيوان
مرفوعا عن مس ذكره او انشيه او رقة قال يتيقن ان الرقة بضم
الراء وقم اهل المعدين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره
عن هشام كذلك مع ان الاثناسيوس والرفع انا هو من قوله عروة كما
بينه جماعات عن هشام منهم اتيوب وجماد بن زيد واقطرب كثير
من اصحاب هشام علي المرفوع وهو من مس ذكره فليتيقن ضاوشا
المرفوع او الخبر حديث اسبق الى الضم ويل للاعتقاد من النار
قد رواه مشايخه بن سواد وغيره عن شعبه عن محمد بن زياد
عن ابي هذيلة بوقع الجليلي مع ان الذي لم يلق من **ط** ابي هذيلة
بما بينه وبين الرواية عن شعبه علي ان قتيبة بن سعيد اسبقوا
الوضوء قد ثبت في الصحيح مرفوعا عن حديث عبد الله بن عمرو بن



ابن العاصمي واعلم ان المدوح في الاثر كثير وفي الاثنا قليل وفي الاول نادر
 جده حتى قال الحافظ بن حجر انه لم يجد منه غيره غير اسبقوا الى وضع الا
 ما وقع في بعض طرق خبر بسرة عند عند الطبراني في الكبير من طريق
 محمد بن دينار عن هشام بلفظ من مسدده او انشبهه او كره
 فليبقوا ما مدوح الاسناد فاقسام الاول ان يكون الحديث
 عند راي الاطراف منه فانه عنده باسناد اضيق به راي عنه تماما
 بالاسناد الاول ولا يدين كراساده طرفه الثاني مثاله حديث ابي
 داود والنسائي عن عاصم بن هب عن ابيه عن وايل ابن حجر في
 صفة صلواته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم جيزهم بعد ولاد في زمان
 فيه بود شديد قرابين الناس عليهم جيز الثياب تحلة ايديهم تحت
 الثياب فان في له ثم جيزهم ليس بهذا الاسناد بل من رواية
 عاصم عن عبد الجبار بن وايل عن بعض اهلته عن وايل هكذا رواه
 معين زهير بن مسوية وروحه غيره وروحه من سبي ابن هارون الجمال
 وفقه علي جهم بسند واحد بالهم وصوبه ابن الصلاح الثاني
 ان يدوح بعض حديث في حديث اخر مخالف له في السند لحديث
 سعيد بن ابي مريم عن ماله عن الزهري عن انس مرفوعا
 لا تباعضوا ولا تفاوضوا ولا تنافسوا الحديث فقله ولا تنافسوا
 من حديث اخر ماله عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة مرفوعا
 اياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تحسوا ولا تحسوا
 ولا تنافسوا فادرجه ابن ابي مريم في الاول وصيرهما بسند
 واحد وهو وهم منه هجرم به الخطيب وهم في غيره بانه قال
 جميع الرواة عن ماله الثالث ان يدوح جماعة الحديث ياتوا به
 مختلفة فيروي عنهم راي فيجمع الظن على اسناد واحد من تلامذته الا
 ساند ولا يبين الاختلاف كحديث ابي مسعود قلت لرسول الله
 اي الذن اعظم قال ان تجعل لله ندا الحديث فان الاعشى ومنصور
 ابن المعتمر روايان عن شقيق عن علي بن شريك عن ابن مسعود
 ورواه واصل الاسدي عن شقيق عن ابن مسعود واسقطوا
 من بينهما فلما رواه الثوري عنهم صارت رواية واصل مداحة علي
 رواية

رواية الاعشى ومنصور وقد فصل احد الاسانيد يحيى ابن
 سعيد القطان لكن روي عن اصله اثبت عمل الاعشى ومنصور
 وروي عن الاعشى انه اسقطه وهذه الاقسام الثلاثة ذكرها
 ابن الصلاح واتباعه وراي في شرح النخبة رابعها هو ان يسوق
 الاسناد خيرا له عارضا فيقول فلان يات قبل نفسه فيروي به
 عنه كذلاء ولا يجوز تعدل الادراج في متن او سند لنفسه عن القول
 لغير قايله ثم ما ادرك للتفسير عن ييب فقال شيخ الاسلام يسامح فيه
 ولهذا فعله الزهري وغيره من الائمة اهل ونحوه للسيوطي في
 النخبة ولاحرم وقادح في تفسيره يسامح **فائدة**
 قال في النخبة يدور في الادراج بوزن رايه مفصلة للفقود
 المدوح ما ادوج فيه اي بالتخصيص على ذلك من الراي او من
 معصف الائمة المطلقة او باستحالة كون النبي صلى الله عليه
 وسلم يثق بذلك **وإروى حديث** من الصحابة ان التابعين اي
 اتباعهم **عن اخيه** بالنصر على اللغة المشهورة في الاسما النخبة
 اي عن المساوي له في الاصد عن الشيخ وفي السنن غالبها وقد
 يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوت سنا **مدوح** بينهم الميم وفتح الهمزة
 المهملة وتشديد الموحدة اخره جيم سمي بذلك اخذ من دياحي الوجه
 وها الخدان لتساويها وتقابلها وسق المان المدوح بواسطة ام بدو
 مثاله بدو رواة ابي هريرة عن عايشة ورواية عايشة
 عنه وفي التابعين رواية الزهري عن ابي الزبير والي الزبير عنه
 وفي اتباعهم رواية ماله عن الاعمري ورواية الاعمري عنه
 وفي اتباع ايتاعهم رواية احمد عن ابن المديني عنه ومثاله
 رواية الليث عن يزيد بن الهادي عن ماله ورواية ماله عن يزيد
 عن الليث **فأعرفه** اي المدوح **والنخبة** اي اقصده مع رواية
 الاقران فانه نوع لطيف ومن في ايد معرفته الامت من ظن

الزيادة في السند والمدح اقص من الاقران فلما مدح ولا عكس اذ
 رواية الاقران ان يشار الي الراوي من روي عنه في امر من الامور
 المتعلقة بالرواية كالمسند والاصح عن النبي كرواية الامم
 عن النبي وها قد بينا وقد يجمع جماعة من الاقران في حديث
 حديث واحد كرواية احمد عن ابي حنيفة زهير بن حرب عن يحيى
 بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن ابيه
 عن شعبة عن ابي بكر بن حفص عن ابي سلمة عن عمار بن قاتل
 عن ابي اسحق الفاي صلي الله عليه وسلم ياخذون من شعور رهن
 حتى يكون كالموثة فاصدقوا في رواية اقران كما قال الخطيب
 فان روي الراوي عن هو روي عن سنان في مرتبة الاحد بين
 عنه رواية لا بد عن اصاع كرواية الزهري عن مالك والاصل
 فيه رواية النبي صلي الله عليه وسلم عن تميم الداري جبر
 الجساسة ومن رواية الا لا بد عن الاصاع رواية الفضل
 ورواية ابي عن ابنه بكر وكرواية العبادلة وابي هريدة
 وموينة واشعث عن كعب الاحبار ما رواه ابي اليناعن الابرار
 فكثير واخص منه من روي عن ابيه عن جده وقايدة
 معروفة ذلك التمييز بين مدرتهم وتنزيل الناس منازلهم
 فان تقدم موت احد قريتين اشتد في الاحد عن شيخ في السابق
 واللاحق في البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشيا
 في التاريخ وعنده ومان البخاري سنة ست وخمسين ومائتين
 وارض من حدث عن السراج بالسماع ابي الحسن الخفاف ومان
 سنة ثلاثين وثمانين وثلاثمائة واربعمائة على البراني سمع من
 تلميذه السلفي حديثا ورواه عنه ومان على راس الخمسين
 ومان اضر اصحاب التلخيص بسطه ابي القاسم بن مكي ومان
 وفاته سنة خمسين وستماية فقد شارف ابا علي في الرواية
 عن التلخيص وبين وفاته مائة وخمسون سنة قال الحافظ
 ابن حجر وهذا اكثر ما وقعنا عليه من ذلك وغالب ما يقع في
 ذلك ان المسموع منه قد يتاخر بعد موت احد الراويين عنه
 زمانا

زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويميش بعد السماع منه
 وهو اطلق لا فيرسل من مجموع ذلك في هذه المدة **متفق لفظا وخطا**
 في الاسم او في الكنية او اسم الاب او الجد او نسبة **متفق وخطا**
 اي مثله **فيما ذكرنا المتفق** واداره الضو هنا اذ سمينا به
 متفق بان يكون كل منها لشخص مع اتفاقها في اللفظ والخط
 وخطها هنا وقد قال العراقي وغيره المتفق والمتفق ما انت
 لفظه وخطه واختلفت سميا في حق من قبيل الشتر في اللفظ
 وهو فيهم ومن قوايده الامن ليس فيها بظن المتقد
 واحدا وزها يكن احد المتفقين ثقة والآخر ضعيفا والهم منه
 من يشته امره لتفاديه واشتر في شيوخ او رواة وينقسم
 الي اقسام الاول ان تتفق اسما في شيوخ او رواة وينقسم
 ابن احد سنة رجال او اكثر الثاني ان تتفق اسما فيهم واسما
 اباؤهم واجدادهم نحو احمد بن جعفر بن حادان اربعة متقاصرون
 في طبقة واحدة الثالث ان تتفق الكنية والنسبة معا في ابي
 حمران الجوني رجلان ونحو ابي عمر المحمدي اثنان ايضا الرابع ان
 يتفق للاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن عبد الله الفراء
 اثنان متتاربان في الطبقة وهذا اقرب مما قيل الخامس ان
 تتفق كناههم واسماهم واسما اباؤهم كابي بكر بن عياش يتفق
 ومجة ثلاثة السادس عكس ما قبله وهو ان تتفق اسماؤهم
 وكني اباؤهم نحو صالح ابن ابي صالح اربعة من التابعين السابع
 ان تتفق اسماؤهم اولنا وهم نحو عبد الله اذا اطلقت فاذ كان بمكة
 فابن الزبير او بالمدينة فابن عمر او بالكوفة فابن عباس او بخراسان
 فابن البار او بالشام فابن عمر بن العاصي ومثل المتفق
 المختلف في الكنية ابي حمزة الجاهلي عن ابن عمر بن عباس اذا اطلق
 الا اذا اطلقت شعبة فتراده نصر بن عمر الضبي وهو نجيم وراوانان

يروي عن سفيان بن عيينة عن ابن عباس كلهم يحاوي في لانه اذا روي
عن احد منهم بيانه بذكر اسمه او شبه الثامن ان يتيقن في النسب
من صبيح اللفظ ويتقن من حيث ان ما نسب اليه احد ما غير ما
اليه الا في الحقيق نسبة اليه القليلة والحق نسبة اليه المذهب
يا حقيق **موتى** وهو فيهم يحتاج اليه في دفع موقفة المذهب
الصحيحين في الاسماء والاسباب والالفاظ ونحوها **متفق**
الخط فقط ولفظه مختلف **مؤد** **مختلف** الضد المثل والمخالف
في التامس القاموس والمراد هنا الاول فان ما تنفق خطه ولفظه
لفظه يقال له موتى ومختلف فهو من المشتق لفظا كسابقه
فأشهر اللفظ فيه فانه فيهم لا يدخله القياس ولا قبله ولا يرد
شي يرد عليه وافوده بالتالي خلق اولهم عبد القوي ابن سعيد
واخبرهم الحافظ ابن حجر منق فيه كتابا سماه تبصير المنتبه
بنحو المشتبه وهذا الفن قسما احدها وهي الاكثر مال
حساب له يرجع اليه لكثرة وانما يعرف بالنقل واللفظ والخط
لا سيد مصنف او اسيد مكبر او قيا وحنان ثانياها ينضبط
لقلته في احد طرفيه ثم تارة يبداه التعميم بان يقال ليس لهم
فلان الاكاذب تارة يبداه التخصيص بالمصحيحين والموطا بان
يقال ليس في الكتب الثلاثة فلان الاكثر من الاول من هذا
الثاني سلام له مثل الاعداء الله بن سلام الصحيحين ابن
اخته و سلام جد ابي علي الجبائي وجد النسفي وجد لسيد
والد البليكندي و سلام ابن ابي الحقيق و سلام بن مشكم اليهوديان
فعله مختلف وشهر ابن الصلاح تشديد ابن مشكم واعتزله
الحافظ بن حجر كثيره بانه ورد في الشرع قول ابي سفيان بن حرب
سقاين فروان كيتا مدامة علي ظا مني سلام بن مشكم
وقول كمي ماله و طاح سلام و ابن سمية عنه
وقيل دليلا للمنايا ابن خطبا وقول سلام اليهودي
فلا تحسبي كنت مولي بن مشكم سلام ولا مولي جبي بن خطبا
فان

فان قيل تحقيقه في الاشعار للضرورة اجيب بانه خلاف
الاصل لا سيما مع تكرره ونحو عارة له بالضم للعباءة الاربعة العتقا
فيكرس العين ومنهم من ضمها قلبه ابن الصلاح واورده عليه العدا في
عمارة بالفتح والتشديد اسم جماعة اسم جماعة من النساك وادة بنت
عبد الوهاب الحمصية و عمارة بنت نافع بن عمر الجمحي وعمارة جدة
ابي يوسف محمد بن احمد الوقي ومن الرجال يزيد وعبد الله
وكان بني ثعلبة بن حزيمة بن اهرم بن عمر وبن عمارة معدودون
في الصحابة في جماعة عددهم ومن الثاني وهو المخصص بالموطا
والمصحيحين فازم بالخاطبة محمد بن خازم ابو اموية ومن
عداه ما في الكتب الثلاثة فخازم مهمل لا يبي خازم الاعرج و
ومريد ابن خازم **والمكرر الحديث القدر** وهو الذي لا يعرف
منته من غير جهة راويه كما ذكره بقوله **به لا في هذا نقديله**
لا يحمل النقود بالفتح الاطلاق اي لا يحمل نقوده به لكونه
لم يبلغ في الاتفاق وكونه ثقة رتبة من يجمل نقوده مثال
مارواه النسائي وابن ماجه من رواية ابي ذر كير يحيى بن
محمد ابن قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة
مروعا طي البليح بالتمر فان ابن ادم اذا امله غضب الشيطان
وقال عاش ابن ادم حتى اكل الجديد بالخلق فهذا الحديث
منكر لما قاله النسائي وابن الصلاح وغيرهما فان ابا ذر كير نقوده
وافترج له مسلم في التابغة غير انه لم يبلغ رتبة من يجمل نقوده ولان
منه وكيله لا ينطبق علي محاسن السريعة لان الشيطان لا
يغضب من مجرد حياة ابن ادم بل من حياته مسلما مطيعا لله تعالى
ومشي الناطق علي ان المنكر عملي التشاد كما صرح عليه ابن الصلاح
والمتمد انهما مقيزان قال الحافظ ابن حجر فالشاذ ما خالف فيه الثقة

من هو او ثق منه او تقدر به قليل الضبط والنكر ما هالت فيه الشبهة
المستقل او الضمين الذي لم يتغير بتابعة مثله فعلم انها متميزان
بذلاء وان كلامهما فسمان والمقابل للشاذ يقال له المحفوظ والنكر
المعروف وقدمت في شرح التهمة المنكر بما رواه ابن ابي حاتم من
طريق حبيب بن حبيب المقرئ عن ابي اسحاق عن العيص بن ابي حاتم
عن ابن عباس مرفوعا من اقام الصلاة واتى الزكاة وحج وصام
واقرب الضيف دخل الجنة قال ابي حاتم هو منكولان بغيره من الثقات
رواه من قال هو المعروف قال ضعيف بهذا ان بين الشاذ عموما
وضمما من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط مخالفة واقتفاء
في ان الشاذ رواية ثقة او صدوقه والمنكر رواية ضعيف وقد
تعمل من سوي بينهما **المتروك** اي الحديث هو **ما رواه**
التقدم **واجتمعوا** **لضعفه** لتهمته بالكذب بان لا يري ذلك الحديث
الا من جهته ويكون مخالفا للفقهاء المعلومه او عرف بالكذب
في كلامه وان لم يظهر وتقع ذلله منه في الحديث او لتهمته
بالفسق او الغفلة او كثرة الوهم **فهو كدر** اي كالمردود الى الموضع
لكنه اختلف منه في صوابه وقاده الناظر بالتشبيه وهذا النوع
استطاع العدلي وزاد غيره كصاحب الغيبة والسيوطي قال في
الغيبه وسيم بالمتروك قد انضبط راوله منهم بالكذب او عرف منه في
او فسق او غفلة او وهم كثر **الحديث الكذب** اي المكذوب على
النبي صلى الله عليه وسلم **المختلف** بفتح اللام اي انه لا ينسب
الي النبي اصلا **المصنوع** من واضعه **علي النبي** **فهو الموضع**
من وضع الشيء اذا خطه سمي بذلاء لا خطا ولا يقبته دايما
بحيث لا يتغير اصلا واتى الناظر تنبها للعدلي في تعريفه بهذه
الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتاكيد في التفسير منه وورد الموضع
في انواع الحديث مع انه ليس بجديد بل هو الذي وضعه
و لتقدم طرقه التي يتوصل بها للمعرفة ليعني عن القبول
الموضع باقدا واضعه ويقدر ان ما يوجد من حال الراوي
له وقع

له وقع لنبا ابن ابراهيم حيث دخل علي المهدي في جده يلعب بالعام
فساق في اسناد ابي النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا سبق الا في فضل او خلق او صانع او صانع المهدوي
انه كذب لا قبله فامروا به الجاهل وقال انا حملته علي ذلله ورواه
ان يكن مناقضا لنصب القدران او السنة المتأثرة او الاجا ع
الغفلي او صريح العقل حيث لا يقبل شي من ذلله الثاني وقد
يعرف بركة لفظه لكونه لا فصاحة فيه او معناه لكونه يرد
الي الاخبار بالجمع بين التقيضين او كثرة ما عاين به في عهد
عظيم علي فمل شي حقيق او وعيد شديد علي صغيرة ثم
تارة يختصم الى اضع كلاما من عنده وتارة ياخذ كلام غيره
كـ بعض السلف الصالح كحديث حب الدنيا راس كل خطيئة
فانه من كلام مالدي بن دينار كما رواه ابن ابي الدنيا ومن
كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي في الزهد وقال في
شعب الايمان لا اصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من مل
سبل الحسن البصري قال العراقي في تراجمه عندهم شبه الشيخ
او قدما الحكماء الحديث المعرو بيت الدار الحجة راس الدوايح
فانه من كلام بعض الاطباء او الاسرايليين او يلحق حديثا
ضعيف الاستاد فيترك له اسناد اصحها ليروي به والمحصل
علي الى وضع اما عدم الدين كالتزادة او الانتصار والتعصب
لما هم كالمطابقة والسالية او اتباع هو الذي سالاكتساب
والارتقاء او الاعراب لتقصير الاشتراك وعلبة الجهل كـ بعض التعبد
الذين الذين وصوا احاديث فضائل السور ورواه الامام باجماع
من يعقده ولا عبادة بما ذهب اليه بعض الكرامية وبعض
الصوفية من اباة الى وضع في التعريب والترهيب لانه خطا
مشاعن جهل لانه التعريب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية
وقد اجمعت علي تحريم رواية الموضع الا مقرونا ببيان لقوله
صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يري انه كذب فهو اخذ



الكرايين رواه مسلم وقد صنف ابن الجوزي في بيان الموضوعات
 كتابا نفي مجلدين لكن خرج عن موضوعه بحيث اورد فيه كثيرا
 من الاحاديث الضعيفة التي لا دليل عليها ومنها ما اورد
 فيه الحسن والصحيح وخطاؤه في ذلك وشنق اعليه فيه قال
 السيوطي وفي كتاب ولد الجوزي ما ليس من الموضوع حاشي وها
 من الصحيح والضعيف والحسن فحفظه كتابي القول الحسن
 ومن غريب ما رواه فاعلم فيه حديث من صحيح مسلم
 حتى قال شيخ الاسلام والحافظ ابو الفضل المقلاني هذه عقلة
 شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالضعف وهو
 في احد صحيحي وله كتاب سماه القول المدد في الذب عن مسند
 احمد ساق حلة مما اوردته الجوزي بين ان منها ما هو صحيح وما هو
 حسن وما هو ضعيف وخطاؤه في ايرادها في الموضوعات
 ووجد السيوطي في فهرسة مؤلفاته انه شرع في كتاب مقدمات
 عليه قال ولم اقف على هذا الكتاب وقد سير الله لي ذللا في
 كتاب سميت التلكت البديعات ثم من الموضوع وقع لم يقصد
 وضعه وانا غلط ناقلا نفي حديث ثابت بن موسى من كثرة صلاة
 بالليل حسن وجهه بالزهد فان ثابت لم يقصد وضعه وانا دخل
 على شريك بن عبد الله وهو يجلس املاية عنق له حديثا لا اعش
 عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر الملتك
 او ذكره على ما اقتضاه ٢٥٨ بن حبان وهو يعقد الشيطان
 على قافية اصدكم فقال شريك متصلا بالسند او الملتك حيث
 نقل الي ثابت ما رواه من كثرة صلاة اخذ مديا به ثابت الزهري
 وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا من امت السنن او بقيقته
 فكان يجذب به متصلا او مدرجا له في الملتك وهو غفلة منه
 نشأت من سلامة صدره وسرت الي غيره بحيث انتشرت حديثا

فرعواه

فرعواه عنه كثير وقد انت هذه المنظومة بالجوه المكنون
 سميت منظومة البيهقي لتطابق التسمية الواقع ولم افق
 له علي اسم ولا تسمية ولا ما هو منسوب اليه فوق الثلاثين
 باربعين انت اقسام المادبة ما يشمل الانواع المنزوعة
 تحت اقسامها سبعة ثم بخير صفت ثم انتدرك الله اياها التي
 علي هذه العمالة علي خطا او ذل ان تلتبس لها محررا نظرا
 لها بعين الرضي فافتح لها باب اعتذار ان فسد معاني واول
 موها اذا ورد لله ورايت الي ردي صيغ يقول
 قالنا لم يصنف في العلم لكي يصيدوا هذا اللذ
 ما صنفوا لارجا الى الله والاعوان وحيل الذكر
 لكن قد يت حسد بلا حسد ولا يضيع الله حق احد
 والله عند قولك قاييل وذو الحجا من نفسه شغل وقد
 طالعت عليها شراعية القدي لمصنفها وشرها لشيخ الاسلام
 وشرح التحفة لمصنفها ويعصف حاشيها والنية السيوطي
 واتمام الدراية له وفرغت من شؤنها في يوم عاشور سنة
 ثمانين والف وحبسنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي جميع الانبيا
 والمرسلين وعلي الهم وصبرهم اجمعين وقد فرغ الفقير الحقير المقر
 بالذنب والتقصير محمد ضيف الله احمد ضيف الله الاطصاوي ببلد الفتي
 اقلها يوم الثلاثاء المبارك غرة شهر ربيع اول من سنة
 من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة وازكي السلام

وصلي الله علي سيدنا محمد خاتم النبيين وعلي اهل وصحبه اجمعين

والحمد لله
 رب العالمين
 امين
 م

